برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة
روما، 11 -2004/10/14

ملخَّص أعمال الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام 2004

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.3/2004/15).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انتيرنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2004/16
4 February 2005
ORIGINAL: FRENCH

بيان المحتويات

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2004/EB.3/1 القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة 1

قضايا السياسات

2004/EB.3/2 برنامج الأغذية العالمي وشبكات الأمان القائمة على الغذاء: المفاهيم والتجارب وفرص البرمجة في المستقبل 4

2004/EB.3/3 بناء القدرات القطرية والإقليمية 5

2004/EB.3/4 الدخول في شراكات جديدة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة - توسيع قاعدة الجهات المانحة في برنامج الأغذية العالمي 6

2004/EB.3/5 آخر التطورات بشأن التغذية المدرسية 8

2004/EB.3/6 تدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ: التقدم المحقق حتى حينه وخطة التنفيذ 10

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2004/EB.3/8 تقرير المراجع الخارجي عن المسائل الإدارية 11

2004/EB.3/9 متابعة توصيات المراجع الخارجي 11

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا - تقارير التقييم

2004/EB.3/11 تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ الإقليمية في منطقة الساحل 10249.0 13

2004/EB.3/13 تقرير موجز عن تقييم العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في غرب أفريقيا الساحلية في غينيا وليبيريا وسيراليون (العمليات 10064.0 و10064.1 و10064.2) 13

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا - المسائل التشغيلية

2004/EB.3/17 البرنامج القطري لسيراليون 10333.0 (2005-2007) 14

2004/EB.3/18 المشروع الإنمائي المقدم للمجلس التنفيذي لإقراره – جمهورية أفريقيا الوسطى 10361.0 14

2004/EB.3/19 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها - إقليم غرب أفريقيا الساحلية 10064.3 14

2004/EB.3/20 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها - كوت ديفوار 10372.0 14

2004/EB.3/21 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها - موريتانيا 10359.0 14

2004/EB.3/22 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها – السنغال 10188.1 14

الحافظة الإقليمية لآسيا – المسائل التشغيلية

2004/EB.3/23 المشروع الإنمائي المقدم للمجلس التنفيذي لإقراره - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 10078.1 16

2004/EB.3/24 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها – سري لانكا 10067.1 16

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي – المسائل التشغيلية

2004/EB.3/25 البرنامج القطري لمدغشقر 10340.0 (2005-2009) 18

2004/EB.3/26 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها – إقليم الجنوب الأفريقي 10310.0 18

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

2004/EB.3/12 تقرير موجز عن تقييم حافظة الإغاثة في إريتريا 20

2004/EB.3/14 تقرير تقييم موجز لحافظة أنشطة برنامج الأغذية العالمي في رواندا 20

2004/EB.3/15 تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ في السودان 20

2004/EB.3/28 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها - إثيوبيا 10362.0 20

2004/EB.3/29 الزيادة في ميزانية العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها –أوغندا 10121.0 20

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية 22

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية 22

المسائل التنظيمية والإجرائية

2004/EB.3/30 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين 2005-2006 23

مسائل التنظيم والإدارة

2004/EB.3/31 استعراض حساب الاستجابة العاجلة 24

2004/EB.3/32 استعراض أساليب العمل: التقرير المرحلي الثاني عن المشروعات الرائدة 24

2004/EB.3/33 زيادة السلطة المفوضة للمدير التنفيذي لإقرار العمليات وتعديلات الميزانيات المتعلقة بها 26

أي أعمال أخرى 27

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة (WFP/EB.3/2004/1)

1- لاحظ المدير التنفيذي، في بداية كلمته، أنه رغم زيادة وعي العالم بأوجه القلق المتعلقة بالجوع والأوضاع الإنسانية، فمازال هناك الكثير من العمل أمامنا: فمازال الجوع يؤدي إلى 25 000 حالة وفاة يوميا، منها 18 000 حالة تخص الأطفال. والغذاء أساسي لحل القضايا الرئيسية المتعلقة بالجوع، وسوء التغذية، والفقر، والمرض، والتمايز بين الجنسين والتعليم. ورغم أنه يجري القيام بالكثير من العمل الجيد فمازال السؤال قائما: كيف يمكن للمجتمع العالمي إشباع احتياجات الفقراء الذين يعانون من الجوع وتمكينهم من تنمية أنفسهم بأنفسهم وأن هناك حاجة واضحة لمعالجة مسألة تمويل العمل الإنساني.

2- وأبرز المدير التنفيذي ضرورة تخفيف الأعباء على المستفيدين. وقال إنه ينبغي **للبرنامج** أن يرمي إلى أن يكون، مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، طرفا في أقوى شراكات العمل الإنساني في العالم. وانخراط المجلس بقوة في هذه العملية والتزامه الشديد بها أمر حيوي بالنسبة لها.

3- وأشاد السيد موريس بجهود السيد لولا، رئيس البرازيل، والسيد شيراك، رئيس فرنسا، في الدعوة إلى عقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول لمعالجة قضيتي الجوع والفقر وتحديد آليات للتصدي لهما، وأضاف أن الأقوال يجب أن تؤدي إلى أفعال، والأفعال إلى نتائج.

4- وقال إن العديد من البلدان يزيد من دعمه للعمل الإنساني. وأعرب عن الأمل في الحصول على دعم أكبر من بلدان الشرق الأوسط. فالكثير من البلدان التي يخدمها البرنامج تنتمي إلى منظمة الدول الإسلامية. وذكر أن الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة **للبرنامج** أصبح يمثل 43 في المائة من موارده في عام 2004 بعد أن كان يمثل 60 في المائة منها في 2002. وربما كان هذا تطور صحي حيث يقلل من الاعتماد على جهة مانحة رئيسية واحدة. وأعرب المدير التنفيذي عن امتنان **البرنامج** لكل الجهات المانحة.

5- وأردف يقول إن عوامل مثل زيادة أسعار النفط أو الشحن أو السلع كان لها تأثير كبير على عمل **البرنامج**. وهناك حاجة متزايدة إلى استخدام فوائض السلع للأغراض الإنسانية وإيجاد طرق لتمويل برنامج عمل المساعدات الإنسانية، وستتزايد أهمية الجهات المانحة من القطاع الخاص والبلدان النامية المانحة. وأعرب المدير التنفيذي عن الشكر على المساهمات وأوجه الدعم المقدمة خلال العام، خاصة للبلدان والمنظمات التي زادت من الدعم الذي تقدمه. وقدم العديد من شركات القطاع الخاص مساهمات مهمة. وأضاف أن الالتزامات من جانب بعض بلدان أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية في تزايد. وقد أدت مناسبة "المشي حول العالم" إلى ارتفاع الوعي بالجوع في العالم وإلى زيادة تعبئة الأموال: ربما كانت أكبر مناسبة في العالم لتعبئة الأموال للأغراض الإنسانية.

6- ويواجه العمل الجاري للإغاثة في دارفور تحديات تتمثل في زيادة عدد المحتاجين، وخسارة المحاصيل، وعدم الغرس، إلا أنه تم إنشاء ممرات للمعونة كما ساندت عدة بلدان الخطوط الاحتياطية الموجودة. ومن المحتمل أن تكون الاحتياجات من الموارد أكبر كثيرا في العام القادم. ومن المعتزم إجراء تقييم لاستجابة الأمم المتحدة تحت رعاية مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية: ذلك أنه ينبغي التعلم من التجربة.

7- واستطرد قائلا إن عدد الكوارث الطبيعية الأخيرة ونطاقها يشكلان تحديا هائلا يقتضي المزيد من الموارد. وسلط الضوء على الأحوال السائدة في هايتي وبنغلاديش. وذكر أن مشكلة الجراد الصحراوي في منطقة الساحل تعتبر جادة بصفة خاصة، **والبرنامج** يعمل مع الوكالات الأخرى، ولاسيما منظمة الأغذية والزراعة، للتصدي لها. وفي الجنوب الأفريقي يستنزف التهديد الثلاثي القدرات البشرية لدرجة أنه لا يمكن استخدام الأموال المتاحة استخداما فعالاً. وقريبا ستصبح نسبة الأيتام طفلا من بين كل خمسة أطفال في الإقليم. ويحتاج الأمر إلى اتباع الأمم المتحدة لنهج جريئة وابتكارية وموحدة لمعالجة هذه القضايا الحرجة. **والبرنامج** يعمل أيضا على التصدي لقضايا الفساد وسوء استخدام موارده في كمبوديا.

8- ويعمل **البرنامج** في شراكة مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة و1 500 منظمة غير حكومية. وهناك حاجة إلى التنسيق، وزيادة التركيز الإقليمي والشراكات مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات للوصول بالمصاريف والنتائج إلى الحد الأمثل. ومن المهم إبقاء التركيز على الفوائد التي يحصل عليها المتلقون، وليس على أساليب ذلك، وأن قيادة المجلس التنفيذي لهذه العملية تعد أمرا أساسياً.

9- وفيما يخص المسائل المالية، أشار المدير التنفيذي إلى أن الميزانية الأصلية لفترة السنتين القائمة على أساس الاحتياجات والبالغ مجموعها 4.2 مليار دولار قد زيدت إلى 6.2 مليار دولار وسيتم الحصول على 80 في المائة منها عن

طريق تعبئة الأموال. وقد أعيد تنظيم لجنة المراجعة الداخلية بحيث تصبح أغلبيتها من الأعضاء الخارجيين، وسوف تتبع لجنة الاستثمار النموذج نفسه.

10- وعرض المدير التنفيذي للتطورات الأخيرة في مجال تدريب الموظفين على الإدارة المعتمدة على النتائج وفي مجال استعراض أساليب العمل، وللتقدم المحرز في تحقيق التوازن بين الجنسين في التوظيف **بالبرنامج**. وأشار إلى الاجتماع الممتاز الذي عقد في دبلن وضم موظفين **للبرنامج** من جميع أنحاء العالم مضيفا أنه يعتزم عقد هذه الاجتماعات مرة كل سنتين. وعرض كذلك للإجراءات المتخذة لتحسين الأمن، وحث البلدان على المشاركة في تمويل المبادرات الأساسية المعروضة في تقرير الأمين العام عن الإستراتيجية الأمنية الموحدة. وضرورة الضرورات هنا هي إبقاء التركيز على المستفيدين، وبذل الجهد لعمل المزيد والقيام بذلك على مستوى أفضل ومعا.

11- وبعد عرض فيلم عن مناسبة المشي حول العالم أعطيت الكلمة لوزير خارجة بيرو، فأكد على أنه لا يمكن تحقيق التماسك والسلم والاستقرار الاجتماعي طالما كان شخص من كل سبعة أشخاص يعاني من الجوع. وهناك حاجة ملحة إلى حل التناقض بين توافر الغذاء في العالم ومعاناة 840 مليون نسمة من الجوع رغم ذلك. وحتى في البلدان ذات الدخل المتوسط، يعيش الملايين بأقل من دولارين في اليوم. وينبغي عكس الاتجاهات السائدة إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن تضع سياسات تقوم على الحقوق وتعزيز الدمج الاجتماعي للحد من التوزيع غير المتساوي للدخل وزيادة فرص الحصول على الطعام. والعمل جار للحد من الجوع المزمن والتصدي للمشكلات المتعلقة بالمشردين في الداخل وآثار الكوارث المناخية. وقد أدرجت حكومة بيرو عنصر "الدبلوماسية الاجتماعية" ضمن عناصر سياستها الخارجية.

12- ومازالت بيرو تؤيد عمل **البرنامج** في الإقليم، خاصة في جهوده الرامية إلى إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ، وتحسين أحوال النساء، والتصدي للفقر والجوع، وتحسين القدرات المحلية على معالجة هذه المسائل. وعموما فإن بيرو تقدر كثيرا عمل **البرنامج** على توسيع قاعدة مانحيه وإبراز المشكلات المتعلقة بالجوع. كما أنها تختص جهوده لتعبئة رؤساء الدول والحكومات في الكفاح ضد الجوع ولزيادة تبرعات بلادهم بالتقدير العميق. بيد أنه ينبغي ترجمة الإرادة السياسية إلى سياسات وموارد. والشفافية والمساءلة أمران أساسيان لإبراز العمل وإضفاء المصداقية عليه. ويلزم استخدام تقنيات العلوم الاجتماعية لتعزيز عمليات التقدير، إلا أنه من الضروري أيضا إيلاء العناية لقصص النجاح الإنساني الفعلية. ويمكن أن يكون تخفيف عبء الديون من جانب البلدان المانحة آلية مهمة في المعركة ضد الجوع وإحراز التقدم صوب عالم يسوده المزيد من العدل والسلم.

13- وفي الختام كرر وزير الخارجية أنه ينبغي ترجمة الكلمات إلى أعمال إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

14- وعندئذ أعطيت الكلمة لرئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف، فعبر عن تقديره لفرصة مخاطبة المجلس التنفيذي، التي تعتبر أكثر الطرق فعالية لتشاطر الخبرة وتعزيز الشراكة. ثم عرض للتعديلات التي أدخلت على الإجراءات التي يتبعها المجلس التنفيذي لليونيسيف بقصد تعزيز المناقشة وإثرائها، وزيادة مشاركة البلدان المتلقية للمعونة، والحد من العمل الإداري وزيادة كفاءة الاجتماعات وأساليب العمل. وتشمل الآليات المستخدمة، في هذا الصدد، نشر الوثائق على الشبكة في مرحلة مبكرة، وتعميم مشروعات القرارات قبل الاجتماعات، ووضع جداول أعمال مرنة وعقد اجتماعات غير رسمية تعرض فيها باختصار، قبل دورات المجلس التنفيذي، الجوانب الرئيسي للمسائل المطروحة للبحث. وقد تم الحد من عدد التدخلات أثناء الدورات لزيادة الكفاءة في استخدام الوقت، وتوافق الآراء هو القاعدة المتبعة في اتخاذ القرارات. وتعقد هيئة المكتب اجتماعا يوميا لاستعراض الأنشطة خلال دورات المجلس التنفيذي. وأصبحت الزيارات الميدانية تجري سنويا. ويتم تجنب الإدارة التفصيلية التي لا تتيح أي حرية للتصرف. ويدخل التبسيط والتنسيق مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة ضمن أولويات المنظمة، وسيؤدي ذلك إلى تحسين البرمجة المشتركة والتعاون الميداني.

15- وأعطيت الكلمة لوزير التنمية ومكافحة الكوارث في بنغلاديش. وقد أبرز المشكلات الكبرى لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في بنغلاديش، التي تضم عددا كبيرا من السكان لكنها تعاني من تواضع قاعدة مواردها وتواتر الفيضانات. وقال إن هناك حاجة إلى رفع القوة الشرائية لفقراء المزارعين وزيادة فرص استفادتهم من البرامج الغذائية وتمتعهم بالموارد، حتى يمكن معالجة المشكلات الأساسية. وتنشد بنغلاديش تحقيق خمسة أهداف: (1) النمو الاقتصادي المؤيد للفقراء، (2) تنمية القدرات البشرية لزيادة القدرات، (3) دعم النساء، (4) توفير شبكات الأمان، (5) التسيير والإدارة القائمين على المشاركة. ويجب، تحقيقا للهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015، أن تستمر بنغلاديش في تنمية الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7 في المائة طوال الخمس عشرة سنة المقبلة. وتحتاج البلاد إلى الدعم للحفاظ على التحسينات الرئيسية الجارية في الإنتاج. وهي تقدر عمل **البرنامج** تقديرا حارا، خاصة في تصديه لعمليات التشرد وانعدام الأمن الغذائي التي أدت إليها الفيضانات مؤخرا.

16- وأعرب المجلس عن تأييده الكامل لعمل **البرنامج** على النحو الوارد في العرض الذي قدمه المدير التنفيذي. وشدد المجلس على أهمية أن يكون **البرنامج** استباقيا في تحديد المشكلات والتصدي لها والاستمرار في تطوير عملية بناء القدرات الإقليمية والوطنية. وسلط الضوء على أهمية ترتيبات مقايضة الديون وما شابه من الآليات. وأعرب المجلس عن تقديره الحار لسياسة **البرنامج** في زيادة شراكاته وقاعدة الجهات المانحة والوصول بها إلى الحد الأمثل، وخاصة بقصد

الإسهام في حل المشكلات الخطيرة المستمرة مثل وباء فيروس/ مرض الإيدز والحالة السائدة في دارفور، وشدد العديد من الأعضاء على خطورة آفة الجراد، وعلى أهمية تعبئة الأموال، كما أبرزوا الحاجة إلى تحديد الأولويات بصورة فعالة لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد. وتم التشديد على ضرورة التصدي لمشكلات الفساد، خاصة فيما يتعلق بكمبوديا، وينبغي للبرنامج أن يستحدث مناهج لمكافحة الفساد لدعم دوره كوكالة مشرفة.

17- وذكر الكثير من الأعضاء أن حكومات بلادهم ستزيد من تبرعاتها المالية والغذائية في السنوات القادمة. وأعلن الاتحاد الروسي أنه سيصبح الآن مانحا دائماً **للبرنامج**. وتم الإعراب عن التقدير الشديد للعروض التي قدمها الضيوف الأجلاء.

18- وأثيرت تساؤلات بشأن عدم التناسب بين الاحتياجات والموارد المتوقعة، والعجز في الحصص الغذائية التي توزع في دارفور، وخطط **البرنامج** للتصدي لمشكلة الجراد في الساحل. وسيكون من اللازم أن يتحلى المجلس **والبرنامج** بالابتكار والمرونة في نهجهم حتى يمكن التأثير على الجوع. وتم التشديد على ضرورة احترام الكرامة الشخصية والتوقعات الثقافية في عمليات توزيع الأغذية. ومن الأهمية بمكان التميز بالحساسية لاحتياجات النساء وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

19- وتمت الإشادة بموظفي **البرنامج** الذين عانوا بل وضحوا بحياتهم في خدمة الإنسانية. وكانت مساهمات إيطاليا، بوصفها البلد المضيف محل تقدير حار.

20- وشكر المدير التنفيذي المجلس على تعليقاته. وأعرب عن عميق امتنان **البرنامج** لزيادة التبرعات، خاصة بالنظر إلى ما هو معروف من أن سنة 2005 ستكون سنة سيئة لمن يعانون الجوع، حيث من المتوقع زيادة التكاليف المتصلة بالمعونة الغذائية بنسبة 40 في المائة. ورحب ترحيبا خاصا بما أعلنه الاتحاد الروسي. وأعرب عن تقديره للاقتراحات الخاصة بمقايضة الديون وربط التعليم بالزراعة. وقال إن **البرنامج** يتحمل كامل مسؤولية التصدي لمشكلات الفساد. وقد أوفد أحد أفرقة تقدير المحاصيل ليقدر الحالة المترتبة على آفة الجراد. وأضاف أن سلة أغذية كاملة ستتاح في الأسابيع المقبلة في دارفور وتشاد. وسلم بأن وضع أولويات للاحتياجات في سياق الموارد المحدودة مسألة بالغة الأهمية. وكرر المدير التنفيذي الإعراب عن ضرورة أن يعيد كل من **البرنامج** والأمم المتحدة النظر في مناهج عملهم في معالجة الاحتياجات والمشكلات الناشئة. وعبر عن تقديره للحاجة إلى اتباع نهج حساسة ومتسمة بالحذر. وقال إن **البرنامج** يشعر بالامتنان للدعم الذي يحصل عليه، وإنه سيستمر في التركيز على خدمة المستفيدين.

قضايا السياسات

برنامج الأغذية العالمي وشبكات الأمان القائمة على الغذاء: المفاهيم والتجارب وفرص البرمجة في المستقبل (WFP/EB.3/2004/2)

21- أوضحت الأمانة أن مشاركة **البرنامج** في هذه الأنشطة يتفق والأولويات الوطنية. ونوقشت ثلاثة نماذج للأنشطة فيما يخص أنشطة **البرنامج** في مجال شبكات الأمان القائمة على الغذاء: (1) المساعدة في إرساء الأساس لشبكات الأمان؛ (2) المشاركة في تصميم وتنفيذ شبكات الأمان؛ (3) المساعدة في تحسين النظم القائمة لشبكات الأمان. ولاحظ البعض أن أنشطة **البرنامج** لا تشكل جميعها شبكات أمان، إلا أنه يمكن تحسين الأنشطة غير المتصلة بشبكات الأمان عن طريق تطبيق مبادئ تصميم شبكات الأمان. وشددت الأمانة على أن شبكات الأمان القائمة على الغذاء هي برامج حكومية يشارك فيها **البرنامج** لفترة معينة لكن في ظل استراتيجيات واضحة لإنهاء هذه المشاركة. وتم التشديد أيضاً على أهمية الشراكات مع الحكومات الوطنية والوكالات الأخرى في برامج شبكات الأمان. وأشارت الأمانة إلى جهد تعاوني مع اليونيسيف ووكالات أخرى في إقليمي أفريقيا الشرقية والجنوبية.

22- وأوضح المجلس أهمية شبكات الأمان بالنسبة للقضاء على الفقر، واستراتيجيات النمو الاقتصادي، وتنمية الرصيد البشري، وحماية سبل العيش وتعزيزها في حالة التعرض للصدمات. وشدد الأعضاء على ضرورة أن تكون **للبرنامج** استراتيجية انسحاب واضحة تجنبا لنشوء حالات الاتكال عليه. وتم، بصورة أو بأخرى، تحديد الشراكات، والتنسيق، والمرونة، والشفافية، والمبادئ السليمة، والتوازن المناسب بين النقدية والغذاء، على أنها الأسس التي تقوم عليها شبكات الأمان الناجحة. وشدد البعض على الحاجة إلى آلية تمويل جديدة ومناسبة. وأشار البعض إلى الصلة المهمة بين أنشطة شبكات الأمان وبناء القدرات. وأبدى الاهتمام بأساليب تنفيذ التوصيات الخاصة بتعزيز الخبرة داخل المنظمة، وإعداد المبادئ التوجيهية، وتحديد أفضل الممارسات.

23- وأعربت الأمانة، في ردها، عن تقديرها لأعضاء المجلس لمشاطرتهم إياها شواغلهم وتوصياتهم. وقالت إن تعليقاتهم ستؤخذ في الحسبان لدى إعداد المبادئ التوجيهية للبرامج التي ستتاح للجميع. ووافقت الأمانة على أنه ينبغي، في برامج شبكات الأمان القائمة على الغذاء، إيلاء العناية للشراكات وإعداد استراتيجيات الانسحاب منذ البداية.

بناء القدرات القطرية والإقليمية (2004/EB.3/3)

24- أشار الرئيس إلى أن الوثيقة نتاج عملية مشاورات عنيت بإطار السياسات لبناء القدرات القطرية والإقليمية. ويمكن لأمانة **البرنامج**، بعد اعتماد هذا الإطار، أن تحدد الطرائق المتصلة بتمويله وتنفيذه، الأمر الذي ينطوي على مشاورات إضافية مع المجلس تفضي إلى إصدار وثيقة ثانية بقصد عرضها عليه لإقرارها في أقرب فرصة.

25- وقد رحب مدير شعبة الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج بتعليقات المجلس خلال المشاورات غير الرسمية، موضحا أن الوثيقة استفادت من إسهامات جميع شعب **البرنامج** ومكاتبه الإقليمية. وسوف يمكّن إطار السياسات **البرنامج** من التحول إلى نهج أكثر انتظاما في بناء القدرات وهو أمر له أهمية خاصة في مساعدة البلدان على إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى **البرنامج** أن يستجيب لاحتياجات البلدان وأولوياتها، عاملا في شراكة مع الآخرين ومركزا على المجالات التي له فيها ميزة نسبية واضحة. وتعترف الوثيقة بأن على **البرنامج** أن يعمم بناء القدرات في أنشطته، مما يقتضي تغييرا في العقلية وتعزيزا لقدرة **البرنامج** على تقديم هذا النوع من المساعدة.

26- ورحب المجلس بتعميم بناء القدرات في أنشطة **البرنامج**، مشيدا بالأمانة لأنها راعت تعليقات المجلس في نصها الجديد. وأعرب الكثير من الأعضاء عن تطلعهم إلى مشاهدة نتائج السياسة الجديدة، ومطالبين بإحاطة المجلس، بانتظام، بالتطورات المقبلة للأولية الاستراتيجية 5. فلبناء القدرات القطرية والإقليمية تأثير طويل الأجل على الجوع، حيث يتيح للبلدان القدرة على الاستجابة للاحتياجات والإعداد بمزيد من الفعالية لإدارة الكوارث مما يمكّن **البرنامج** من إنهاء معونته تدريجيا. وأبرز المجلس أهمية دعم الاستراتيجيات الوطنية، والإحساس بتملك المشاريع على الصعيد المحلي، بالنسبة لاستدامة تدخلات بناء القدرات. إلا أنه بالنظر إلى اختلاف احتياجات البلدان، فعلى **البرنامج** اتباع نهج مرن واختيار أفضل التدخلات لكل حالة من الحالات. وينبغي **للبرنامج** أن يولي عناية خاصة لميزته النسبية، وهو يتمتع بجوانب قوة واضحة في الميدان اللوجيستي ومجال الاستعداد للكوارث. وينبغي **للبرنامج** أن يعمل، في كثير من مجالات بناء القدرات، مع الشركاء وأن ييسر، بصفة خاصة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

27- وأعرب المجلس عن ارتياحه لأن أنشطة بناء القدرات تراعي الاحتياجات من القدرات على مستوى الحكومة المركزية وعلى الصعيد المحلي. والتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد ليسهل تعزيز القدرات على الصعيد المحلي. وينبغي **للبرنامج** أن يكفل الاتساق بين التدخلات المحلية والاستراتيجيات الوطنية وأن يعزز العمل المنسق بين مختلف المستويات الحكومية، وبين الحكومة والمجتمع المدني.

28- وأعرب المجلس عن القلق فيما يخص آليات التنفيذ والتمويل المطلوبة للتحول إلى نهج منتظم لبناء القدرات. ورأى المجلس أن مسألة التمويل حرجة ويجب مناقشتها بالكامل. وأعرب الأعضاء عن تطلعهم إلى عقد مشاورات غير رسمية بشأن آليات التمويل قبل نهاية العام. وكان من رأي البلدان الأفريقية أن الوثيقة لم تغط جوانب تنفيذ هذه السياسة تغطية كافية: ينبغي **للبرنامج**، بصفة خاصة، أن يقدر الموارد البشرية المطلوبة لتنفيذ السياسة. وينبغي إدراج الموارد البشرية في الوثيقة التي تبحث الاحتياجات المالية حتى يمكن للمشاورات القادمة أن تشمل الاحتياجات من الموارد البشرية والمالية على السواء. وهناك حاجة إلى المزيد من التفاصيل بشأن أدوات التنفيذ التي قد يستخدمها **البرنامج** في الحالات المختلفة. وطلب بعض الأعضاء من **البرنامج** تقديم خطة تنفيذ أو خطة عمل سنوية تحدد أولوياته للاستثمار في مجال أنشطة بناء القدرات بغية كفالة قيام توازن مناسب بين الأولوية الاستراتيجية 5 والأولويات الاستراتيجية الأخرى **للبرنامج**.

29- وطلب توضيح بشأن تناقض جاء في النص بخصوص المساعدة التقنية بوصفها نشاط منفرد. وجاء في شرح الأمانة أن إسداء المشورة التقنية وتقديم خدمة تقنية يمكن أن يكون جزءا من التدخلات الخاصة ببناء القدرات. إلا أن الخدمات التقنية التي تقدم للحكومات الوطنية حيث يضطلع **البرنامج** بمهمته نيابة عن الحكومة لا تعتبر جزءا من الأولوية الاستراتيجية 5. ويمكن **للبرنامج** أن يقوم بهذا النوع من أنشطة تقديم الخدمات في بعض الظروف، لكن لا يمكن اعتبار ذلك مساهمة في بناء القدرات.

30- ووافقت الأمانة على أن تنفيذ السياسة يجب أن يقوم على أساس مواءمة التدخلات للحالات القطرية المختلفة وأن الهدف النهائي لسياسة **البرنامج**، فيما يخص الأولوية الاستراتيجية 5 بالذات، هو أن تنتهي الحاجة إلى **البرنامج**، لكن من المهم ألا ننسى أن غياب **البرنامج** لا يعني بالضرورة أن وجوده لم يكن مطلوبا. وسلمت الأمانة بأهمية الإرشاد ودعم البرامج لتنفيذ هذه السياسة. **وللبرنامج** آلية لضمان نوعية البرامج ستستخدم في رصد تنفيذ السياسة، بما في ذلك الموارد البشرية المطلوبة. ووافقت الأمانة على عرض مختلف آليات التمويل الممكنة على المجلس التنفيذي خلال المشاورات المقبلة مؤكدة للمجلس أن السياسة ستنفذ بأقصى قدر ممكن من الشفافية والفعالية.

31- واعتمد مشروع القرار، مع الإحاطة بوجهة النظر التي أعربت عنها المجموعة الأفريقية.

الدخول في شراكات جديدة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة - توسيع قاعدة الجهات المانحة في برنامج الأغذية العالمي (2004/EB.3/4)

32- شرحت الأمانة، لدى تقديمها للوثيقة، أن الهدف المنشود هو توسيع وتنويع قاعدة الجهات المانحة **للبرنامج** لكفالة توافر الموارد من الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص بغية الوفاء باحتياجات المستفيدين. ويود **البرنامج** أن يرى جميع الدول الأعضاء وقد أصبحت دولا مانحة، حتى وإن ظل بعضها متلقيا. ومن ثم فقد اقترح الاستعاضة عن التعريفين الحاليين، وهما الجهات المانحة "التقليدية" و"غير التقليدية"، بتعبير واحد هو "الجهة المانحة". وقد كان توسيع قاعدة الجهات المانحة موضوعا لجولتين من المشاورات غير الرسمية عن تقديم الأعضاء لمقترحات بناءة. ولم يكن تنفيذ الاستراتيجية يحتاج إلى أي زيادات في الميزانية تتجاوز تلك المعروضة في خطة الإدارة. ومن المطلوب أن يقوم المجلس بإقرار التعريف الجديد للجهة المانحة ومعايير الاختيار ومدونة السلوك للتعاون مع القطاع الخاص، على النحو الوارد في مشروع القرار.

33- وقد رحب المجلس بالوثيقة، خاصة التعريف الجديد للجهة المانحة والهدف المتمثل في أن تصبح جميع الدول الأعضاء في **البرنامج** مانحة في نهاية المطاف. وتم التشديد على مبدأ استرداد التكاليف بالكامل. وأيد العديد من الأعضاء استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كمعيار لتحديد أهلية الحصول على الدعم للوفاء بشرط استرداد التكاليف بالكامل. وتساءل عضو عما إذا كانت المعايير الأخرى قد بحثت أيضا. وتم الإعراب عن التأييد لاتفاقيات مقايضة الديون، لكن أحد الأعضاء ذكر أنه لا ينبغي للبرنامج أن يتخطى الاتفاقيات الثنائية بين الدول. ووجهت نداءات لزيادة التبرعات في إطار ترتيبات التوأمة. وطلبت توضيحات إضافية لدور وتشكيل وحدة التحليل الاقتصادي في **البرنامج**. ولوحظ أن **البرنامج** يوسع بالفعل شراكاته مع الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي في سياق التزامها بالتعاون الإنمائي.

34- وأثيرت، فيما يتعلق بالقطاع الخاص، قضايا تتركز على الشفافية والإبلاغ. وكانت مدونة السلوك التي وضعها **البرنامج** للجهات المانحة من القطاع الخاص موضع ترحيب، إلا أنه تم إبراز أن خروج تبرعات القطاع الخاص عن القواعد والنظم قد تكون له انعكاسات خطيرة على تبرعات الدول الأعضاء. وشدد المجلس على ضرورة الالتزام بالشفافية والمساءلة. وذكر العديد من الأعضاء أنه يجب إبلاغ المجلس بالترتيبات، وطلب بعض الأعضاء بنشر الاتفاقات الخاصة بها على الموقع الشبكي للبرنامج. وطالب عدد من الأعضاء البرنامج بتحليل الكفاءة التكاليفية لتعبئة الأموال بموجب هذه الاستراتيجية وإخطار المجلس بنتيجة ذلك. وينبغي إبلاغ المجلس أيضا بالدروس المستفادة من الاتفاقات التي تعقد مع الجهات المانحة من القطاع الخاص. وقدم اقتراح بإدراج المعلومات الخاصة بالمجلس الاستشاري لشؤون الأعمال في التقرير السنوي للمدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي.

35- ورحب المجلس التنفيذي بنية **البرنامج** التعامل مع المنظمات غر الحكومية والأفراد على أساس كل حالة على حدة. إلا أن أحد الأعضاء أعرب عن القلق لأن المنظمات غير الحكومية الوطنية حذرة من منافسة الجهات المانحة المحتملة الأخرى. وتم التشديد على أن النهج الجديد ينبغي أن يقوم على التكامل وليس التنافس.

36- وردا على سؤال بشأن هدف البرنامج المتمثل في الحصول على 10 في المائة من موارده من القطاع الخاص بحلول 2007، وجهت الأمانة العناية إلى تعبير "يأمل" الوارد في الفقرة 29 من الوثيقة. وهذا الهدف طموح، لكن تجدر ملاحظة أن اليونيسيف، على سبيل المقارنة، تحصل على 30 في المائة من مساهماتها من تبرعات القطاع الخاص.

37- ردا على تعليق مؤداه أن أجزاء من الوثيقة توحي بأن مصالح الجهات المانحة من القطاع الخاص تعلو مصالح **البرنامج**، شرحت الأمانة أن القصد كان إظهار أن الفوائد يمكن أن تكون متبادلة، وأن الجهات المانحة لا يمكنها، بأي شكل من الأشكال، أن تملي سياستها على **البرنامج**. وفيما يخص الفقرة 33، أكدت الأمانة للمجلس أن التبرعات الخاصة لن تكون بديلا لمساهمات الدول الأعضاء. وتم التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية لتبرعات القطاع الخاص: اتباع نهج يقوم على أساس الاحتياجات، وإمكانية الأخذ بالتسويق المتصل بالأسباب والتطبيق المستحسن لأسلوب تدفقات التمويل المتجددة.

38- ولوحظت أهمية العناية بصورة **البرنامج** والوعي العام به والدعوة إليه في حالة تشجيع تبرعات القطاع الخاص. وسيقدم التدريب المتعلق بذلك لجميع موظفي المكاتب القطرية والإقليمية. ولم يتم بعد إنشاء المجلس الاستشاري لشؤون الأعمال، إلا أن المجلس التنفيذي سيحاط علما باستهلال العمل فيه وبعضويته ومداولاته. وستجري الموافقة على تبرعات القطاع الخاص وفقا للمعايير الموضوعة لذلك. وتم الاتفاق على نشر أسماء الشركات المانحة في الموقع الشبكي **للبرنامج**.

39- وشددت الأمانة على الحاجة إلى التوازن بين ثقة المجلس التنفيذي في الجهات المانحة من جانب وثقة الجهات المانحة في **البرنامج** من جانب آخر. وذكرت أن الاتفاقات التي تبرمها الأمم المتحدة مع القطاع الخاص هي اتفاقات سرية، ومن ثم فلا يمكن نشرها في الموقع الشبكي إلا بموافقة الجهات المانحة، وأنه يمكن إتاحة نسخ من الاتفاقات، والمعايير التي تعتمد عليها، للمجلس التنفيذي.

40- وقد أنشئت وحدة التحليل الاقتصادي المشار إليها في الفقرة 28 لضمان أن تكون جميع الممارسات محايدة من الناحية التجارية، والرئيس الذي عيّن لهذه الوحدة كان يعمل في البنك الدولي من قبل. ووجهت الأمانة العناية إلى أن الفقرة أغفلت الإشارة إلى أقاليم أخرى تبذل فيها الجهود لتعبئة الأموال في إطار اللامركزية، ومن هذه الأقاليم آسيا وأمريكا اللاتينية.

41- وقد أختير الدخل القومي الإجمالي كأساس لاسترداد التكاليف بالكامل لأنه عامل مستقل عن البرنامج وشفاف كما يجري تحديثه سنويا، وليس هناك معيار يتميز بالكمال ويجب تطبيق المعايير حسب الأصول ومع مراعاة المرونة.

42- وطلب المجلس مراعاة التعليقات التي أبديت في الدورة عند تنفيذ الاستراتيجية. كما طلب الحصول على معلومات إضافية عن تنفيذ الاستراتيجية بصفة منتظمة.

آخر التطورات بشأن التغذية المدرسية (WFP/EB.3/2004/5)

43- دعيت سفيرة **البرنامج** الخاصة للتغذية المدرسية، صاحبة السمو الملكي الأميرة Maha Chakri Sirindhorn من تايلند، إلى إلقاء كلمة أمام المجلس عن خبراتها في مجال التغذية المدرسية في تايلند، وعرضت سموها للعمل الذي تقوم به، بهذه الصفة، في حالات الطوارئ وفي المناطق التي يعمها الفقر المزمن، وخاصة العمل الذي تضطلع به لتحسين العمليات اللوجيستية لنقل الأغذية وتسليمها. وأكدت سموها أيضاً أهمية المشاريع المتكاملة التي تضم عناصر للإرشاد الزراعي وإدرار الدخل، وأساليب التسويق، وعلاج حالات الإصابة بالديدان، وإنشاء المراحيض والثقافة الصحية، باستخدام نهج قائم على التصدي للمشاكل حالة بحالة دون الاعتماد على حلول جاهزة. وقدمت سموها وصفاً للعمليات التجريبية للزراعة لصالح برنامج التغذية المدرسية في تايلند، الذي تم توسيع نطاقه ليشمل رياض الأطفال إلى جانب دور الرعاية اليومية وفصول الدراسة الثانوية فضلاً عن الفصول الابتدائية.

44- وعرضت سموها للكيفية التي يوفر بها هذا البرنامج وجبات داخل المدرسة لزيادة استهلاك الأغذية المقترن بالتثقيف التغذوي. كما استخدمت تكنولوجيات زراعية جديدة من أجل توفير منتجات زراعية طوال السنة الدراسية، بما في ذلك الخضروات وتربية الحيوانات الصغيرة والتأكيد على تجهيز الأغذية بأسلوب يحافظ على قيمتها التغذوية. وقالت إنه أُجري تقييم أظهر أن كمية اللحوم والأسماك التي يستهلكها الأطفال قد ارتفعت وأن النسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن انخفضت مقارنة بعام 1997. ويشمل البرنامج الذي امتد نطاقه ليشمل رياض الأطفال ومراكز الرعاية اليومية التحصين ضد الأمراض، ورعاية صحة الأم والطفل، والتثقيف التغذوي، وتدعيم الأغذية بالعناصر الغذائية النزرة، والرعاية الصحية، وعلاج حالات الإصابة بالديدان ورعاية الأسنان. وقالت أن النهج المتَّبع نهج متعدد التخصصات: يتم تعريف الأطفال بالعمل الحر، وبالمهارات المهنية والبيئية في التعاونيات المدرسية، كما يتم تعريفهم بأعمال المحاسبة وأساليب الاقتراع، التي توفر لهم درساً في الديمقراطية.

45- وحثت سموها المجلس على دعم التغذية المدرسية، وتعهدت بأن تعرض خبرتها من أجل تعميم الدروس المستفادة وزيادة الوعي لدى المانحين.

46- وأعربت الأمانة عن شكرها لصاحبة السمو الملكي وهنأتها على تعيينها لهذا المنصب.

47- ورحب المدير التنفيذي، في معرض تقديمه لمذكرتين إعلاميتين عن التغذية المدرسية (WFP/EB.3/2004/4-D وWFP/EB.3/2004/4-D/Add.1) برئيس اللجنة التوجيهية للشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا ودعاه إلى التحدث عن الشراكة القائمة بين الشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا والحكومة الأوغندية وبرنامج الأغذية العالمي في برنامج أوغندا الموسع للتغذية المدرسية. وأعرب ممثل الشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا عن تقديره لمشاركة **البرنامج** لهذا النشاط ودعمه له، قائلاً أن هذه المشاركة أسفرت عن إجراء استعراض على مستوى القارة وإلى وضع برامج للتغذية المدرسية باستخدام المنتجات المحلية، وهي برامج مصممة لحفز إنتاج الأغذية محلياً من خلال عمليات الشراء المحلية. وأشاد الممثل بالشراكة القائمة بين **البرنامج** والشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا، وأضاف قائلاً أنه لا يزال هناك 200 مليون أفريقي يعانون نقص التغذية. وأوضح أن المبادرة تركز على التنمية الشاملة المستدامة التي يتم في إطارها إنتاج الأغذية وتجهيزها في البلدان المستفيدة، فتوفر لها التغذية، وتعزز الزراعة، وتعالج مشاكل القيود على الطلب، وتفيد الاقتصادات المحلية. وقال أن الشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا أقامت شراكات دولية جديدة أدت إلى زيادة ملكية البلدان المشاركة والتزامها. فقد قدمت أوغندا وغانا خطتين بشأن التغذية المدرسية التي تنتج فيها الأغذية محلياً. ويرد وصف لخطة أوغندا لتوسيع نطاق برنامجها للتغذية المدرسية ليصل إلى 2.5 مليون طالب خلال خمس سنوات في المذكرة الإعلامية؛ وقدمت مالي ورقة تعرض فيها المفاهيم في هذا الصدد. والشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا تأمل أن ترغب بلدان أخرى في المشاركة في ذلك. كما أعربت الشراكة الجديدة عن التزامها بالدعوة لتقديم الدعم المالي وبتعبئة ذلك الدعم لصالح بلدان أخرى. وتدعو الحاجة إلى زيادة المساهمات النقدية والعينية، وزيادة الدعم المقدم من القطاع الخاص، وإيجاد حلول مبتكرة أخرى لتوفير الإغاثة العاجلة والتنمية على المدى الطويل. ونوَّه الممثل في ختام كلمته بالأهمية البالغة للدعم الذي يقدمه المجلس التنفيذ والهيئات الأخرى لمواصلة الحرب على الفقر والجوع.

48- وأعرب المجلس عن شكره لممثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على آراءه القيمة. وقدم ممثل السكرتير الدائم للتعليم والرياضة في أوغندا معلومات إضافية عن برنامج التغذية المدرسية الموسع في أوغندا. وأعرب عن تقديره للدعم المستمر المقدم من **البرنامج** للتغذية المدرسية في أوغندا، وأشار إلى أنه تم تحقيق نتائج طيبة. وتعهدت حكومة أوغندا بتوسيع نطاق البرنامج للوصول إلى 2.5 مليونا من الأطفال المحتاجين بحلول عام 2005 باستخدام نهج التغذية المدرسية المعتمدة على الأغذية المنتجة محلياً. وتعتمد أوغندا على الشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا و**البرنامج** للمساعدة على توسيع

برنامج التغذية المدرسية الموسع بقصد الحد من الجوع وتحسين الحالة الصحية، والإصحاح، والمعرفة البيئية، وجودة المياه، والتعليم، والحد من الفقر في المناطق الأشد تعرضا لانعدام الأمن الغذائي في أوغندا. وسوف يتطلب تنفيذ البرنامج الدخول في مشاورات إضافية مع جميع الشركاء و(1) إجراء تحليل للأثر الاقتصادي على قطاع التعليم وغيره من القطاعات؛ (2) طرائق التنفيذ التي تتسم بالكفاءة التكاليفية والاستدامة وتستفيد من مشاركة السكان المحليين.

49- واعترف المجلس بفوائد حسن تصميم برامج التغذية المدرسية، مع طرح تساؤلات بشأن تكاليف البرنامج وتمويله وضرورة مشاركة **البرنامج** منه، خاصة في ظل عدم وجود استراتيجية انسحاب واضحة. وطلب أعضاء المجلس مزيدا من الإيضاح بشأن عدم التزام هذه المبادرة بالنهج القطاعي، وبحثوا احتمال الحاجة إلى خطة احتياطية. وأعرب بعض الأعضاء عن اعتقادهم في ضرورة رصد مشاركة القطاع الخاص والتحقق من شفافيتها وتقديم توضيحات في هذا الشأن. ورأى أعضاء أن يتم الترحيب بانضمام البرنامج إلى الحوار مع القطاع الخاص في أوغندا.

50- وفيما يتعلق بمذكرة المعلومات بشأن التغذية المدرسية، لاحظ الأعضاء أن التغذية المدرسية محدودة بسبب نقص الموارد وأنه لابد من تشجيع الجهات المانحة على دعم التغذية المدرسية. ودعا المجلس إلى النظر رسميا في التغذية المدرسية في كل الدورات العادية الثلاث للمجلس التنفيذي.

51- ونوهت الأمانة ببرنامج التغذية المدرسية في أوغندا باعتباره يمثل مبادرة نموذجية، واعترفت بالإسهامات التي قدمها المكتب القطري في أوغندا ودائرة التغذية المدرسية في روما في مذكرتي المعلومات التي تجري مناقشتهما. وسوف ينتهي البنك الدولي من إجراء دراسة لأثر التغذية المدرسية **للبرنامج** في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومالي وأوغندا في غضون ثلاث سنوات. وأحاط المجلس بالمعلومات الواردة في الوثيقتين والتعليقات التي أبداها الأعضاء بشأنهما.

تدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ: التقدم المحقق حتى حينه وخطة التنفيذ (WFP/EB.3/2004/6)

52- قدَّمت الأمانة الورقة مؤكدة أهمية تقدير احتياجات الطوارئ لضمان الجودة وإمكانية المقارنة، والشفافية، والتوحيد. واستهدفت الورقة عرض التقدم المُحرز حتى تاريخه في دعم تقدير احتياجات الطوارئ والأنشطة المزمع تنفيذها خلال الفترة الزمنية التي تمتد 30 شهراً، مع التركيز على زيادة المساءلة والشفافية وتعزيز المنهجيات والتوجيه، وتحسين المعلومات المتصلة بالأزمات، وبناء القدرات اللازمة لإجراء عمليات التقدير.

53- وأعرب المجلس عن تقديره لالتزام **البرنامج** بالتدابير الرامية إلى تحسين تقدير احتياجات الطوارئ كأساس صلب وضروري للبرامج التي يضطلع بها ولتلك التي ينفذها الشركاء العاملون في المجال الإنساني. وطلب أعضاء المجلس توضيحات عن مؤشرات قياس التقدم المحرز صوب تدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ وعن الاعتماد على مصادر تمويل خارجية، ونطاق إدراج تحليل المشاكل في تقدير احتياجات الطوارئ، وإمكانية قيام **البرنامج** بإنتاج معلومات عن الاحتياجات الطارئة من المعونة الغذائية على الصعيد العالمي. كما طلب أعضاء المجلس من الأمانة أن تبين (1) الكيفية التي سيختار بها **البرنامج** البلدان لغرض التدريب وبناء القدرات في مجال تقدير احتياجات الطوارئ؛ (2) الكيفية التي سيُشرك بها **البرنامج** شركاءه في تدعيم عملية تقدير احتياجات الطوارئ؛ (3) الكيفية التي سيكفل بها **البرنامج** مشاركة الحكومات في تقدير احتياجات الطوارئ.

54- ورداً على ذلك، وافقت الأمانة على رصد عدد التقارير الجيدة عن تقدير احتياجات الطوارئ باعتباره مؤشراً لقياس التقدم المُحرز. وأوضحت أن دور التمويل الخارجي هو المساعدة على تغطية التكاليف الاستثمارية التي تلزم لمرة واحدة في مرحلة حاسمة من مراحل تدعيم القدرات في مجال تقدير احتياجات الطوارئ، والتي ستعود بالفائدة أيضاً على المجتمع الإنساني بصورته الأوسع. ويهدف **البرنامج** إلى إجراء عمليات تقدير لاحتياجات الطوارئ في إطار نهج يتسم بقدر أكبر من تعددية التخصصات، مثلا، عن طريق دمج عنصري التغذية والصحة في تقييمات الأمن الغذائي، لإنتاج خيارات استجابة بديلة. وفي هذا الصدد، سينظر إلى تحليل النزاعات باعتبارها عنصراً مهما في المرحلة الثانية من برنامج تدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ. وسوف يختار **البرنامج** البلدان من أجل تحسين خطوط الأساس للأزمات وبناء القدرات المتصلة بتقدير احتياجات الطوارئ على أساس تحليل الثغرات في المعلومات المتصلة بالأمن الغذائي، واحتمالات حدوث أزمات، والاحتياجات المتصلة ببناء القدرات. وأكدت الأمانة أهمية إشراك الشركاء العاملين في المجال الإنساني والحكومات المستفيدة من عملية تدعيم تقدير احتياجات الطوارئ، من حيث توحيد المنهجيات، وزيادة فعّالية بناء القدرات المتعلقة بتقدير احتياجات الطوارئ وملكية التحسينات.

55- وأثناء تنفيذ خطة تدعيم تقدير احتياجات الطوارئ، ستأخذ الأمانة بعين الاعتبار الملاحظات التي أبداها أعضاء المجلس خلال هذه الدورة. كما وافقت الأمانة على تقديم تقرير عن التقدم المُحرز في تنفيذ التدابير الواردة في الوثيقة المتعلقة بتدعيم تقدير احتياجات الطوارئ في الدورة العادية الثالثة للمجلس في عام 2005.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

تقرير المراجع الخارجي عن المسائل الإدارية (2004/EB.3/8)

متابعة توصيات المراجع الخارجي (2004/EB.3/9)

56- أحاط المجلس علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقتين المعنونتين "تقرير المراجع الخارجي عن المسائل الإدارية" (WFP/EB.3/2004/5-A/1) و"متابعة توصيات المراجع الخارجي" (WFP/EB.3/2004/5-B/1). كما أحاط أيضا علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.3/2004/5(A,B,C)/2) ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.3/2004/5(A,B,C)/3).

57- ووفق على اقتراح الرئيس بالنظر في الوثيقتين معاً.

58- عرض ممثل المراجع الخارجي تقارير الإدارة الثلاثة المتعلقة بالعمليات الجوية وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والتسيير والإدارة في **البرنامج**. وهذه الأنشطة جميعاً أنشطة جوهرية لرسالة **البرنامج** ولذا استهدفت الدراسات الإدارية تعيين الفعالية التشغيلية والرشد في الإنفاق.

59- وقدمت الأمانة تقرير متابعة توصيات المراجع الخارجي السابق عن فترة السنتين 2000–2001، وهو التقرير النهائي للأمانة عن هذا الموضوع. كما تضمن تقرير المتابعة حالة توصيات المراجع الخارجي عن مراجعة الحسابات المالية وتقارير الإدارة للفترة 2002 – 2003، بما في ذلك استعراض استراتيجية الموارد البشرية الذي عرض على المجلس في أكتوبر/تشرين الأول 2003. وقبلت الأمانة جميع توصيات المراجع الخارجي البالغ عددها 33 توصية، وقد نفذت ثماني توصيات منها وأظهرت وثيقة المتابعة الكيفية التي ستُعالج بها التوصيات.

60- وفيما يتعلق بالعمليات الجوية، ذكرت الأمانة أنه تم تنفيذ جميع توصيات منظمة الطيران المدني الدولي باستثناء بلدين مازال العمل جارياً فيهما. ويجري وضع أربعة من عناصر النهج الجديد: هيكل جديد للإدارة، وحساب خاص للعمليات الجوية، ومعايير طيران موحدة للأمم المتحدة مع إدارة عمليات حفظ السلام، ووحدة مستقلة لسلامة الطيران. وعلى ذلك، فإن **البرنامج** يقوم في الواقع بإدارة الخدمة الجوية التابعة له، والهدف هو توحيد جميع العمليات الجوية. وشملت الأولويات تحسين الرقابة على الميزانية، وتطوير ثقافة سليمة في مجال السلامة وإسناد الرقابة الفنية للموظفين المؤهلين. وقدمت شركة TPG تدريبا لتمكين الموظفين من استيفاء شروط الحصول على رخصة ضابط حركة جوية. وأنشئ نظام إبلاغ لتسجيل كل الوقائع للتحقيق المستقل. وتم توجيه الدعوة لمنظمة الطيران المدني الدولي لمراجعة عمليات الطيران التي ينفذها **البرنامج** (السلامة الجوية والنقل الجوي) بقصد تقييم التقدم المحرز في التنفيذ وتقديم توصيات أخرى.

61- ولاحظت الأمانة أن تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها يعد أداة جيدة لإجراء التقديرات، وإن كان من الممكن تحسين استخدامها. كما لاحظت الحاجة إلى تخصيص الموارد لدعم تنفيذ تقديرات الاستهلال للمساعدة على استمرار توجيه النداءات.

62- وفيما يتعلق بالتسيير والإدارة، شددت الأمانة على أن لجنة المراجعة تتألف حاليا من ثلاثة أعضاء خارجيين وعضوين داخليين وأن اجتماعهم الأول عقد في أغسطس/آب 2004.

63- وأعرب المجلس عن ارتياحه للتدابير السريعة التي اتخذت بشأن العمليات الجوية والاستعراض المقبل الذي ستجريه منظمة الطيران المدني الدولي والعمل المقبل في تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتسيير والإدارة في الهيكل اللامركزي، ولكنه أعرب عن اعتقاده بعدم الاستفادة على الوجه الأكمل من فرص تعزيز تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. وسيكون من المهم التعرف على ردود الأفعال وإجراء بحث لإمكانية تنفيذ التوصيات عمليا. وينبغي تعزيز تطبيق اللامركزية، والأهم من ذلك هو التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات. وطلب المجلس من الأمانة تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي.

64- كما لاحظ المجلس دور تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في دعم تقديرات احتياجات الطوارئ الموثوقة من أجل الحد من انعدام الأمن الغذائي، والمساهمة في تلبية الاحتياجات التشغيلية **للبرنامج**، والمساعدة على تنفيذ التدخلات غير الغذائية، والمساهمة في بناء القدرات من أجل تحسين تحديد الأهداف. وساعد تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها على حفز توافق الآراء بين الأفرقة التقنية في حالات الطوارئ، وساهم بدور أساسي في تحديد أولويات المساعدة. ويلزم الاحتفاظ بالمعلومات حتى يمكن تحسين عملية الأهداف في المستقبل، كما أن من المهم قيام تعاون بين الشركاء في هذا المجال.

65- وردا على سؤال من المجلس، ذكر ممثل المراجع الخارجي أن علاقة المراجع الخارجي بالأمانة كانت مثمرة وأن الإدارة في **البرنامج** تتحلى بروح المسؤولية. وسوف يستمر الحوار مع المجلس بشأن قضايا الإدارة والمسائل المتعلقة بالمراجعة، وذلك كجزء من عملية مراجعة بناءة لإعطاء الثقة للجهات المانحة وتعزيز قيمة البرنامج. وتعتبر الزيارات

الميدانية طريقة عملية لدقة التقديرات. وسوف تقدم التقارير على مراحل بدلا من الاقتصار على عرض وثيقة واحدة على المجلس في نهاية فترة السنتين.

66- وردا على سؤال عن حالة توصيات المراجعة للفترة 2000-2001، أوضحت الأمانة أنه تم تنفيذ 29 توصية من بين 36 توصية وأن التوصيات السبع الأخرى في مرحلة التوثيق، مثل دليل التمويل الجديد وتوجيهات السياسات، وسيتم الانتهاء منها جميعا قبل نهاية عام 2004. وفيما يتعلق بتوصيات المراجعة للفترة 2002-2003، تعتزم الأمانة إصدار وثيقة معلومات في شكل مصفوفة أثناء انعقاد كل دورات المجلس من أجل الحفاظ على وضوح الاستجابة. والهدف من ذلك هو تنفيذ كل التوصيات أثناء فترة السنتين الجارية. كما ستُراعى تعليقات المجلس عند تنفيذ توصيات المراجعة المتعلقة بتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والعمليات الجوية.

67- وقدم المراجع الخارجي عرضا مجملا لبرنامج عمله للفترة 2004-2005 تم توزيعه على المجلس كمذكرة معلومات (الوثيقة WFP/EB.3/2004/INF/8).

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا - تقارير التقييم

تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ الإقليمية في منطقة الساحل 10249.0 (WFP/EB.3/2004/11)

تقرير موجز عن تقييم العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في غرب أفريقيا الساحلية في غينيا وليبيريا وسيراليون (العمليات 10064.0 و10064.1 و10064.2) (WFP/EB.3/2004/13)

68- عرضت الأمانة تقارير التقييم الموجزة لعملية الطوارئ في إقليم أفريقيا الساحلية (10249) والعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش – غرب أفريقيا الساحلية في غينيا وليبيريا وسيراليون (العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش 10064، و 10064.1، و10064.2. وأوضحت الأمانة أسس وخلفيات تلك العمليات. وعرضت الأمانة بإيجاز القضايا والمشاكل المشتركة في العمليات جميعها وتلك التي تنفرد بها كل منها. وسيجري تحديدها بمزيد من التفصيل في دورة لاحقة عندما تعرض تقارير التقييم الأخرى على المجلس للنظر فيها.

69- وشملت القضايا المرتبطة بتقييم عملية طوارئ منطقة الساحل: (1) عدم كفاية الموارد الغذائية في نهاية موسم الشح عندما يحين موعد الانتهاء من عملية التوزيع، (2) عدم كفاية الاهتمام بآليات إعادة التوزيع مما أسفر عن تقليل فعَّالية الاستهداف، (3) عدم استكمال رصد النواتج، (4) تركيز تقديرات الاحتياجات على إنتاج الأغذية مع عدم مراعاة الأمن الغذائي في القطاعات الأخرى، مثل الثروة الحيوانية، تحويلات العاملين في الخارج، والهجرة.

70- وفي العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في إقليم أفريقيا الغربية الساحلية، تم تحقيق بعض الفعَّالية في النقل والإمداد وإنقاذ الأرواح. وتم تحديد القضايا المتعلقة بالعدد الهائل لأنشطة الإنعاش، والافتقار إلى الدراية التقنية الكافية ودعم الميزانية.

71- ووصف مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا الغربية غزو الجراد في المنطقة بأنه تهديد كبير لإنتاج المحاصيل. وثبت عدم كفاءة التدابير المُتَّخذة، بما في ذلك استخدام مبيدات الآفات، بسبب عدم كفاية القدرات. ومن أكثر ما أثار القلق تكاثر جيل ثان من الجراد في مناطق معينة وسوف يتزامن وقت اكتمال نموه مع موسم الحصاد، مما سيكون له آثار جسيمة على الأمن الغذائي. وقد وُضعت خطط للطوارئ بالاشتراك مع المكاتب القطرية وسوف تُعرض قريباً تقديرات الاحتياجات. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء وحدة لتنسيق مكافحة الجراد في داكار.

72- وبيَّن المدير الإقليمي حالة اللاجئين السودانيين في تشاد، حيث قام بزيارة مخيماتهم هناك. **والبرنامج** مسيطر تماما على عمليات توزيع الأغذية للسيطرة وبدأت معدلات سوء التغذية في الانخفاض. ويسير **البرنامج** وفق الخطة الموضوعة وقد أثبت عموماً نجاحه وذلك بفضل التعاون المثمر مع مفوضيَّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع حكومة تشاد التي لم تبخل بتقديم الدعم. وسيتم نشر نتائج بعثة التقدير المشتركة في نوفمبر/تشرين الثاني. وأعرب المدير الإقليمي عن تقديره للدعم السخي المقدَّم من الجهات المانحة. ويتعرض لاجئو جمهورية أفريقيا الوسطى الذين مُنعوا من العودة إلى ديارهم لموقف صعب. وتعيَّن فرض نظام الحصص على توزيع الأغذية في مخيماتهم بسبب عدم كفاية موارد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويلزم تقديم مزيد من الدعم لمساعدتهم.

73- وعمل **البرنامج** في تعاون مع بلدان إقليم الساحل التي شكَّلت تحالفاً للتغذية المدرسية بقصد تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس وزيادة معدلات المواظبة على الدراسة، واستندت العلاقة مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى الدعم الثابت المتبادل. وحدد المدير الإقليمي العناصر المشتركة في إعداد المشروعات بأنها: (1) التشاور مع ممثلي الجهات المانحة، (2) الروابط مع أطر التنمية الاستراتيجية، (3) الشراكات القوية مع المنظمات غير الحكومية، خاصة الدولية

منها، (4) استخدام توصيات التقييم كأدوات لتصميم المشروعات، (5) زيادة معدلات مشاركة المرأة، (6) التشديد على دعم خطط السلام الإقليمية.

74- وأعرب المجلس عن دعمه لاستنتاجات تقارير التقييم. ولاحظ بعض الأعضاء الحاجة إلى تجميع استنتاجات وتوصيات التقييم على الصعيد الإقليمي، وتقاسم المعرفة على الصعيد العالمي، وشدد بعض أعضاء المجلس على الحاجة إلى مراعاة جوانب القوة والضعف للنهج الإقليمي. وأعرب البعض الآخر عن التوصية بإلغاء بعض أنشطة الإنعاش. على أنهم رحبوا بالتوصيات المتعلقة بدعم بناء القدرات الوطنية، وزيادة التنسيق بين تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وبين نظم الرصد والتقييم، والحاجة إلى قياس الأداء. وسوف يستفيد تحليل المشاكل من الارتباط الأقوى مع استراتيجيات التدخل. وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء مختلف منهجيات الاستهداف، واستخدام مصارف الحبوب في مالي.

75- وأوضحت الأمانة الحاجة إلى زيادة الاهتمام باستدامة وفعَّالية قضايا الاستهداف والقدرة على تنفيذ المشروعات. وتُعَّد مصارف الحبوب في مالي بديلاً عن عملية التوزيع الحر للأغذية؛ وبُذلت محاولات لتوحيد استنتاجات التقييم في عام 2003، ومن المؤكد أن مكتب التقييم يعتزم تكرار العملية في المستقبل القريب.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا - المسائل التشغيلية

البرنامج القطري لسيراليون 10333.0 (2005-2007) (2004/EB.3/17)

المشروع الإنمائي المقدم للمجلس التنفيذي لإقراره – جمهورية أفريقيا الوسطى 10361.0 (2004/EB.3/18)

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها

- **إقليم غرب أفريقيا الساحلية 10064.3 (2004/EB.3/19)**
- **كوت ديفوار 10372.0 (2004/EB.3/20)**
- **موريتانيا 10359.0 (2004/EB.3/21)**
- **السنغال 10188.1 (2004/EB.3/22)**

76- عرضت الأمانة على المجلس هذا المشروع الإنمائي والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، ولاحظت أن جمهورية أفريقيا الوسطى باتت الآن في قلب أزمات الأمن الغذائي الحاد والأزمات الصحية. وفي ليبيريا، تحسن الأمن، مما ساعد على تهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين والنازحين والمحاربين السابقين. وكان يلزم دعم عملية السلام. وسعت العملية الممتدة الجديدة للإغاثة والإنعاش في ليبيريا إلى توحيد المكاسب والدروس المستفادة من العملية الممتدة السابقة للإغاثة والإنعاش، وشملت استراتيجية الإنهاء التدريجي تحولاً من الإغاثة إلى الإنعاش.

77- وفي كوت ديفوار، ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة. ولم يتم التصديق على العديد من القوانين وتحمَّل السكان تبعات هذا الجمود في الأوضاع. وفي إقليم غرب أفريقيا الساحلية، تلقى اللاجئون حصصاً غذائية مخفَّضة بسبب العجز في الموارد، وتوقف برنامج الغذاء مقابل العمل في سيراليون. وحظيت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في موريتانيا بتوافق في آراء أصحاب المصلحة، فقدمت، في إطارها، الإغاثة والإنعاش عقب ثلاث سنوات متتالية من الجفاف. وسعت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في السنغال إلى تقديم الإغاثة في مرحلة ما بعد النزاع وإعادة إعمار كازامانس التي شهدت عودة السكان الأصليين، وأعدت الحكومة برنامجاً للإنعاش الاجتماعي.

78- وذكر ممثل موريتانيا أن المساعدة الغذائية الدولية كانت مطلوبة هناك بدون شك، بسبب تفاقم حالة الجفاف جراء هجمات الجراد الصحراوي. وتعرضت كل الأقاليم لغزو الجراد وواجه آلاف من المزارعين أزمة حادة. وعلى الرغم من أن العملية الممتدة المقترحة للإغاثة والإنعاش ستقطع شوطاً كبيراً في تفادي وقوع مجاعة في المناطق المتضررة في موريتانيا، فإن هذه العملية قد تم اقتراحها قبل غزو الجراد. ولذلك ينبغي أيضاً وضع تصور لتنفيذ عملية للطوارئ.

79- ووافق المجلس على جميع هذه البرامج المقترحة، وهنأ المديرين القطريين على ما بذلوه من جهود في الإقليم. وشدد أعضاء المجلس على أهمية دور الصحة والتعليم وأنشطة الإنعاش الاقتصادي لتحقيق الاستدامة على الأجل الطويل، ولاحظوا كذلك ضرورة زيادة التنسيق في هذا المجال. وأثنى الأعضاء على استراتيجية **البرنامج** لتعزيز التأهب للأزمات، خاصة على ضوء غزو الجراد الصحراوي. وأعرب المجلس عن قلقه لارتفاع تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. 10064.3 وتساءل عن الأسباب الداعية لذلك. وأشار إلى أن شراء الأغذية المحلية لتوزيعها على السكان المستهدفين يمكن أن يُقلل هذه التكاليف ويعزز الأمن الغذائي على الأجل الطويل ويزيد من ملاءمة هذه الأغذية للعادات الغذائية المحلية.

80- ووجهت الأمانة شكرها للمجلس على عنايته بالبرامج المهمة وتعهدت بنقل اقتراحات المجلس المفيدة إلى موظفي المكاتب القطرية. ورداً على استفسار من المجلس بشأن الاستهداف، أوضحت الأمانة أن بعض المناطق قد أنشأت مخزوناً للأمن الغذائي في القرى لتكون بمثابة استراتيجيات محلية للأمن الغذائي بقصد الحد من الحاجة لأشكال أخرى من المعونة الغذائية.

81- وتصدت الأمانة لمسألة ارتفاع تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة. فقد ازدادت تكاليف النقل بسبب الافتقار إلى البنية الأساسية، وارتفاع أسعار الوقود ورسوم الموانئ، وعدم وجود وسائل نقل خاصة. وأوضح المدير القطري أن بالإمكان خفض هذه التكاليف من خلال زيادة وفورات الحجم. ويجري حالياً العمل على تدبير الأموال اللازمة لتمويل موظف شراء الأغذية الذي سيُعيَّن في بوركينا فاصو لتوسيع نطاق الشراء في الإقليم. وتعهدت الأمانة بدعم الشراء المحلي، ولكنها أضافت أن ذلك غير ممكن حالياً في بلدان مثل موريتانيا التي يلائمها الشراء الإقليمي بصورة أفضل. كما أنشأ البرنامج فريقاً لإدارة الكوارث لتنسيق الأنشطة التي تتراوح بين غزو الجراد والقضايا العامة المتعلقة بالأمن الغذائي.

82- وأعرب ممثل السنغال عن شكره للأمانة على ما قدمته من مساعدة بالغة الأهمية في كازامانس موضحا أن بلاده تعرض تقديم مساهمة عينية رمزية للبرنامج تعبيراً عن امتنانها **للبرنامج**.

الحافظة الإقليمية لآسيا – المسائل التشغيلية

المشروع الإنمائي المقدم للمجلس التنفيذي لإقراره - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 10078.1 (2004/EB.3/23)

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها – سري لانكا 10067.1 (2004/EB.3/24)

83- أشار المدير الإقليمي إلى عمل **البرنامج** في منطقة آسيا وشدد على الحاجة إلى مزيد من الدعم. وقال إن موافقة صاحبة السمو الملكي الأميرة Maha Chakri Sirindhorn على العمل كسفيرة خاصة **للبرنامج** هو شرف كبير له. وأوضح أن عملية الطوارئ لمواجهة الفيضانات في بنغلاديش استهدفت أشد الفقراء فقرا، لكنها لم تحصل حتى الآن إلا على 24 في المائة من الموارد اللازمة لها. وأشار إلى أن تلاميذ المدارس في بنغلاديش يعتمدون بشدة على **البرنامج** للحصول على احتياجاتهم من العناصر الغذائية النزرة، والحكومة ملتزمة التزاما قويا ببرنامج التغذية المدرسية.

84- وحاولت عملية الطوارئ في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الوصول إلى قطاع عريض من السكان. وساد قلق من إمكان تعرض الرصد للمشاكل وتعطيل بعض البرامج الصغيرة بسبب قرار **البرنامج** بعدم تنفيذ عملية نداءات موحدة في سنة 2005. وستسعى بعثة من الأمم المتحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إيجاد طريقة لمواصلة التمويل. وفي ظل الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية، بدأت تظهر فئة ناشئة من الفقراء الضعفاء، وهؤلاء هم الأشخاص الذين لم يعودوا يحصلون على مرتبات حكومية، مما أفضى إلى تفاقم الأمن الغذائي الأسري. وسوف تندرج هذه المجموعة ضمن المستفيدين من عملية الطوارئ. والمشاورات جارية مع الحكومة وسيتم إجراء مسح تغذوي وشيك.

85- وتعد الندوة التشاورية الوزارية الآسيوية التي عقدت في دلهي حول تغذية الأمومة والطفولة وغيرها من المسائل مثالا على نجاح شراكة جرى فيها تقاسم أفضل الممارسات، خاصة في سياق الأولوية الاستراتيجية 5. وتدهورت الحالة الأمنية في نيبال من مجرد مسألة قلق إلى أزمة تهدد سلامة الموظفين، مما أسفر عن تعريض العمليات للخطر. وتم اتخاذ قرار بموازنة المسائل الإنسانية والأمنية ومواصلة السعي إلى الوصول إلى الأشخاص المتضررين من النزاع. وتجري مشاورات مع الماويين لتأمين الوصول إلى مناطقهم؛ وبات الأمن يمثل الشاغل الأول هناك. واستمر بذل الجهود في نيويورك لحفز العمل السياسي.

86- ولم يتم إحراز أي تقدم بشأن لاجئي بوتان على الرغم من إمكانية التوصل إلى حل. ووُجهت الدعوة إلى الحكومات المعنية لدعم الجهود المبذولة لحل هذه الأزمة التي انطوت على آثار إنسانية خطيرة. وشهدت تيمور ليشتي مشاكل تغذوية واضحة، وسوف يتصدى **البرنامج** لهذه المشاكل من خلال عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش تستغرق سنتين.

87- وتم التشديد على خطورة مشاكل الفساد وإساءة استعمال موارد **البرنامج** في كمبوديا. **والبرنامج** مصمم على التحقيق في الحالة، وإنشاء آليات للحيلولة دون تكرارها، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ومن الضروري الحصول على الدعم من الحكومة في هذا الشأن. وإلى أن يتم التوصل إلى حل لهذه الحالة، سيتم تعليق أنشطة **البرنامج** هناك. واختتم المدير الإقليمي حديثه بتوجيه الشكر إلى الجهات المانحة على مساندتهم والنظر في بعض خيارات التمويل في المستقبل.

88- وشدد المدير القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على سمتين تنفرد بهما هذه البلاد، هما: (1) في ظل اقتصاد الكفاف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يُضطر ثلث السكان إلى جمع الغذاء لتكميل احتياجاتهم الغذائية بسبب

عجزهم عن الحصول على كل احتياجاتهم من الأرز؛ (2) لا يحصل نصف السكان على التعليم، ولذلك تنتشر الأمية هناك، لاسيما بين الفتيات والأقليات العرقية. وشجعت الحكومة التعليم الابتدائي ولكن الغذاء بالنسبة للأسرة يُعد أهم من التعليم. وتم دمج برنامج التغذية المدرسية الحالي في استراتيجيات الحكومة للحد من الفقر. وتمثلت الاحتياجات الرئيسية في توفير التدريب في القرى كمنطلق للوصول إلى المناطق النائية. واستند المشروع إلى نهج ائتلافي لتحقيق النتائج التي تعجز أي منظمة عن تحقيقها بمفردها وذلك باستخدام المهارات والخبرات التي يتمتع بها مختلف الشركاء.

89- وشدد المدير القطري لسري لانكا على حجم الآثار التي تمخض عنها النزاع المسلح على مر عقدين من الزمان. وقد عاد نصف النازحين إلى أوطانهم، والنية معقودة على إعادة الترابط الاجتماعي وتحسين الأمن الغذائي من خلال استراتيجيات الإنعاش وإعادة الإعمار. وتم توسيع نطاق التغذية المدرسية واستُهلت فصول التقوية في عام 2003. وباتت هناك أسس قوية للتنمية.

90- وأشاد المجلس بعمل **البرنامج** في منطقة آسيا في وقت تكتنفه التحديات، ولاحظ أهمية التغذية المدرسية لحياة التلاميذ في المستقبل وأهمية بناء القدرات في تحقيق الحلول المستدامة. وكان هناك اعتراف بالحاجة إلى الموارد. وأثنى المجلس بصفة خاصة على النهج الائتلافي والتشديد على إرساء الشراكات. واعترف المجلس بحساسية العمليات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والحاجة إلى إعطاء الأولوية لسلامة الموظفين في نيبال.

91- ونوه سبعة أعضاء بشفافية **البرنامج** في التعامل مع مشاكل الفساد في كمبوديا، خاصة ما تنطوي عليه هذه المشاكل من آثار على النظم، وأثنوا على نهجه القوي في التحقيق في المشكلة، وإنشاء آليات للمراقبة سيكون من شأنها منع تكرار تلك المشاكل والقضاء على أوجه الخلل في التصميم والإدارة، ومحاسبة الأشخاص المسؤولين عنها. وتم الاعتراف بالحاجة إلى دعم من الحكومة في هذه العملية. وشدَّد بعض الأعضاء على الحاجة إلى تحسين جودة التعليم من خلال برامج التغذية المدرسية وتمكين المجتمعات المحلية من الاستمرار في تنفيذ هذه البرامج، والحاجة إلى توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.

92- وشدد المجلس على الحاجة إلى الاستثمار في تعيين وتدريب المعلمين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولاحظ الحاجة إلى إطار للإدارة واستراتيجيات انسحاب واضحة، خاصة في سري لانكا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتساءل أحد الأعضاء عما إن كان ينبغي **للبرنامج** التفاوض مع ما أصبح فعليا حكومة بديلة في نيبال. وأعرب أحد المراقبين عن رأيه في أن الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يبدو أقل خطورة مما كان عليه في عام 2003، وأن هناك بعض جيوب الفقر المتبقية، وأنه يلزم اتباع نهج إنمائي للتصدي للمشاكل. وتم طرح سؤال عن دقة تقدير المخاطر في البرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

93- وأعربت الأمانة عن شكرها للمجلس على ما قدمه من دعم، وأكدت للأعضاء التزامها بحل مسائل إساءة استعمال الموارد في كمبوديا. واعترفت الأمانة بما يقع عليها من مسؤولية أساسية في استعمال الموارد لدعم الفقراء. واتسمت المناقشات التي دارت مع المتمردين في نيبال بطابع غير رسمي وعملي، لا بطابع سياسي. وقد تزايد التمويل الحكومي المناظر في سري لانكا، ويقدر السكان المحليون كثيرا الشفافية التي تتسم بها عمليات **البرنامج**. ولوحظت الحاجة إلى استراتيجيات انسحاب متسقة وعملية للسماح بإنهاء المساعدات تدريجيا بدون إنهاء الفوائد التي يحققها البرنامج. ويجري التماس سبل نقل المسؤولية عن العمليات إلى المجتمعات المحلية. وتم الاعتراف بالحاجة إلى تطوير القدرات المحلية.

94- وتم التأكيد من جديد على أهمية النهج الائتلافي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، خاصة في بناء القدرات الوطنية. ويُمثِّل بُعد بعض مناطق العمليات مشكلة في حد ذاته، إلا أن هناك جهودا تُبذل من أجل الوصول إلى المجتمعات المحلية في المناطق النائية. وأعرب عن تقديره للحاجة إلى جودة التعليم، ولكن **البرنامج** لا يشارك في التعليم ذاته. وتُبذل الجهود من أجل تحسين تحديد الأهداف. ويعتبر الإطار المنطقي للمخاطر إطارا واسعا، ويمكن التعامل مع المخاطر الناشئة في إطار النهج الائتلافي من أجل مضاعفة استخدام قدرات الشركاء.

95- وأعلن المدير الإقليمي أن الحالة الغذائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت في واقع الأمر أسوأ من ذي قبل، حيث ازداد عدد من يعانون هشاشة الأوضاع جراء انخفاض الأجور وارتفاع الأسعار. وتتعلق المشكلة بفرص الوصول إلى الأغذية وليس بكمياتها. ولم تتسم الحكومة بالشفافية والمساءلة اللازمتين للتنمية، ولذلك كان لابد من التصدي للأزمة الإنسانية المتفجرة في البلاد من خلال عملية طوارئ.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي – المسائل التشغيلية

البرنامج القطري لمدغشقر 10340.0 (2005-2009) (2004/EB.3/25)

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها – إقليم الجنوب الأفريقي 10310.0 (2004/EB.3/26)

96- بعد مشاهدة فيلم أعده **البرنامج** عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، قدمت الأمانة عرضا إقليميا للجنوب الأفريقي وقدمت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في الجنوب الأفريقي (10310.0). وفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز يمثل واقعا أليما في الإقليم، وقد أثر بصورة مباشرة على موظفي **البرنامج**. وفي عام 2004، شهدت المحاصيل اختلافا في أنحاء الإقليم، ويعاني الكثير من الناس من حالة من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وقد أعلنت حكومتا ليسوتو وسوازيلند حالة الطوارئ بعد فترة الجفاف الشديد. ووجه رئيس ملاوي نداء خاصا للمانحين خلال سبتمبر/ أيلول 2004. واستخدم البرنامج الأغذية المستوردة والأغذية المشتراة محليا لمواجهة الحالة.

97- وقد تم خفض مستوى العمليات في أنغولا بسبب انخفاض عدد الأشخاص الضعفاء والانخفاض الشديد في مساهمات المانحين، وثمة حاجة ماسة إلى موارد إضافية. وجاءت أعداد الذين عادوا إلى أنغولا أقل مما كان متوقعا، وتأثرت عملية إعادة التوطين سلبا. أما الالتحاق بالمدارس ومعدلات الانتظام في الدراسة فهي أقل مما كان متوقعا. وقد طلب من حكومة أنغولا أن تفي بالتزامها بتقديم 7.5 مليون دولار أمريكي كمساهمة مباشرة منها في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. ولاتزال الأعاصير تمثل مشكلة، ومن المرجح أن تظل كذلك خلال عام 2004. وثمة برنامج قطري جديد، معروض على هذا المجلس لإقراره، سيبدأ في أوائل عام 2005، ويمثل الحصول على الأغذية مشكلة حادة لأكثر من 4 ملايين شخص في زمبابوي، وقد نفدت الآن أرصدة الذرة في بعض المناطق وسجلت الأسعار زيادة حادة في كثير من المناطق الريفية والحضرية. ورغم أن الحالة الغذائية الوطنية جيدة نسبيا في زامبيا، وأن البرنامج يشتري كميات كبيرة من الأغذية هناك، فمازال من المتعذر على كثير من الأسر أن تحصل على الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية، ولذا فإن المساعدة التي يقدمها البرنامج مازالت مطلوبة. وهناك حاجة إلى الدعم من أجل التصدي لمشكلة الأغذية الخطيرة للاجئين في زامبيا، حيث خفضت بالفعل الحصص من مواد غذائية معينة. وثمة حاجة ماسة إلى زيادة المساهمات من المعونة الغذائية قبل نهاية عام 2004 للتصدي للحالة في هذا الإقليم الفرعي ككل.

98- وفيما يتعلق بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، هناك مشاكل معينة تواجه هذا الإقليم الفرعي، بما في ذلك "التهديد الثلاثي" الذي يضم انعدام الأمن وضعف القدرة على التسيير والإدارة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز. وشملت البلدان قيد النظر العديد من البلدان الـ 17 التي يتناقص فيها معدل التنمية البشرية، واستبعد أن تسير الأمور في مسارها العادي بسبب ضعف احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعرضت الاحتياجات الغذائية للإقليم وأعداد المستفيدين الواردة في التخطيط بحسب البلد والسنة للفترة 2005-2007. وكمبادرة تجريبية، سيتبع نهج جديد في تقدير تكاليف النقل للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، وستراعى الخبرة المكتسبة في صياغة النهج المستقبلية **للبرنامج** فيما يتعلق بحساب تكلفة النقل.

99- وأبلغ ممثل اليونيسيف في جوهانسبرغ المجلس بقضايا ضعف التغذية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز وأوجه الضعف الأخرى في الجنوب الأفريقي. وأدى تقلب المناخ خلال السنوات الأخيرة إلى تقليل القدرة الشرائية وزيادة انعدام الأمن الغذائي. ووصل معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز إلى أعلى مستوى في العالم. وانعكس اتجاه التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأصبح فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز عاملا مهما في تدهور الأوضاع التغذوية بغض النظر عن حالة المناخ. وردا على أسئلة بعض أعضاء المجلس، قدمت تفاصيل أخرى لتحليل أجري للمساعدة الغذائية في الإقليم، كما قدمت تفاصيل عن بعض المشاريع والبرامج الموجودة في الإقليم الفرعي.

100- ورحب المجلس بالفيلم والتعليق، واقترح تقديم عروض سمعية-بصرية أخرى في دورات لاحقة للمجلس لتوضيح مواضيع مهمة بنفس القدر. وتم التأكيد مرارا على أهمية الصلة بين انعدام الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، وأيضا على أهمية الشراكة بين الوكالات وإشراك المرأة. وتساءل بعض الأعضاء عما إذا كان العمل الجاري كافيا للتصدي للحالة التي وصلت إلى حد الكارثة في الإقليم. واقترح إجراء دراسة عن أثر فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز على الأمن الغذائي وأعرب المجلس عن تأييده للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، غير أنه أشار إلى بعض أوجه القصور وإغفال بعض الأمور في الوثيقة. وطولب بمراعاة المرونة في تنفيذ العملية الممتدة. ونوه بأهمية الشراكة مع الحكومة والعناصر الفاعلة الأخرى، بيد أنه طلبت معلومات أخرى، ولاسيما فيما يتعلق بحكومة زامبيا. وطولبت الحكومات المعنية بالوفاء بالتزاماتها. وقدم أعضاء في المجلس يمثلون بلدانا في الإقليم معلومات محددة وقدموا ضمانات بشأن أعمال اضطلعت بها الحكومات من أجل التصدي للمشاكل والتعاون مع **البرنامج** وذكر أن الوثيقة تفتقر إلى المعلومات المتصلة

بالسياق وأنها لم تشر إلى إمكانية استدامة المشروع على الأجل المتوسط. وأكدوا على أهمية تفادي الاعتماد على معونة **البرنامج** على المدى البعيد، كما أكدوا نفس الشئ بالنسبة للتغذية المدرسية وشبكات الأمان والغذاء مقابل العمل.

101- وأوضحت الأمانة أن القيود المفروضة على حجم الوثائق حالت دون إدراج التحليل القطري وتفاصيل البرنامج. غير أنها أحالت الأعضاء إلى خطط التنفيذ الوطنية، المتاحة في الدورة في صورة أقراص مدمجة تتضمن سردا أكثر تفصيلا للأوضاع القطرية ولاستجابات **البرنامج**.

102- وقدمت معلومات إضافية عن المسائل التالية: (1) "بناء القدرات، مع إبراز حقيقة أن الموارد البشرية، وبخاصة في قطاعي الصحة والتعليم، قد تأثرت تأثرا شديدا بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز والهجرة إلى الخارج، "2" الرصد والتقييم اللذان تم تعزيزهما على أساس الخبرة المكتسبة من عمليات الطوارئ الإقليمية فيما يتعلق برصد النواتج والمستفيدين والنتائج، "3" الروابط بين العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش واستراتيجيات التنفيذ الوطنية، "4" تقدير الاحتياجات في زامبيا، التي تم تعزيزها من خلال العلاقات المفيدة مع وزارات الصحة والتعليم والزراعة، "5" حساب عدد المستفيدين بالنسبة لقدرة **البرنامج** المحسنة، وذكر أن أعداد المستفيدين عدلت وفقا للتقديرات الجارية، "6" الدروس المستفادة من عمليات الطوارئ السابقة في العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، وخاصة فيما يتعلق بشراء الأغذية من الأسواق المحلية والإقليمية، ورصد النواتج والنتائج، والتكامل بين المعونة الغذائية والمدخلات الأخرى للمنظمات غير الحكومية/ الأمم المتحدة، "7" إن الفضل في استخلاص النتائج من الدروس المستفادة يرجع جزئيا إلى استمرار الموظفين لمدد مناسبة في مكاتب **البرنامج** في هذا الإقليم الفرعي، "8" تقوية عمليات تقدير الاحتياجات والاهتمام بالتخفيف من الأخطار، "9" الميزة النسبية لتكلفة المنح النقدية والغذائية، مع مراعاة الطابع المتطور للبنية الأساسية للسوق في هذا الإقليم الفرعي وضرورة التأكد من أن المنح تترجم إلى سلال أغذية متوازنة، وأن الأغذية تصل إلى الأمهات وأن المعونة تصل إلى سكان المناطق شبه الحضرية.

103- وأعطيت ضمانات بأنه على الرغم من وجود ارتباط قوي مؤكد بين الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، فإن الاهتمام الرئيسي **للبرنامج** ينصب على معالجة الأمن الغذائي بصورة مباشرة. وفيما يتعلق باستراتيجية الانسحاب، ذكر أنه لا ينظر إلى العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش على أنها عملية مفتوحة وإن كانت الفترة المطلوبة هي ثلاث سنوات، وهي أطول فترة ممكنة للعمليات الممتدة، حيث إنه من غير المحتمل أن تتلاشى في المدى القريب المشاكل الحادة التي تواجه السكان في هذا الإقليم الفرعي والناجمة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز وانعدام الأمن الغذائي.

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

تقرير موجز عن تقييم حافظة الإغاثة في إريتريا (2004/EB.3/12)

تقرير تقييم موجز لحافظة أنشطة برنامج الأغذية العالمي في رواندا (2004/EB.3/14)

تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ في السودان (2004/EB.3/15)

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها - إثيوبيا 10362.0 (2004/EB.3/28)

الزيادة في ميزانية العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها –أوغندا 10121.0 (2004/EB.3/29)

104- عرض مدير مكتب التقييم ثلاثة تقارير تقييم، ولاحظ أن اثنين منها هما من تقارير تقييم الحافظة، وهي مبادرة جديدة **للبرنامج** وتحتاج إلى مزيد من التفكير في جدواها، وفائدتها، وتصميمها- وتلك مشكلة مهمة حيث إن آليات الإبلاغ كانت تقوم على رفع التقارير عن المشروعات وليس الحافظات. وعرض التقييم الخاص بحافظة رواندا ولوحظت جوانب القوة فيه. أما تقريرا تقييم حافظة الإغاثة في إريتريا وعمليات الطوارئ في السودان فقد سلط الضوء على وجود صعوبات عامة في قياس التأثير التغذوي والعجز في التمويل وعمليات إعادة التوزيع، وفي الانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش. وعبرت العمليتان عن التحديات المواجهة في مجال تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، وهو ما يرجع إلى حد بعيد، في حالة السودان، إلى تدني الأمن والمشكلات التي تعترض سبيل الإبقاء على إمكانية الوصول بانتظام إلى بعض مناطق العمليات.

105- وتصدى المدير الإقليمي لكثير من القضايا التي شددت عليها تقارير التقييم، بهدف توضيح سياق العمليات التي خضعت للاستعراض وإبراز الدروس المستفادة. وأكد أن جنوب السودان يكاد يفتقر تماماً إلى البنية الأساسية، وأنه في ظل صعوبة الحصول على موافقة الأمن، جنباً إلى جنب مع إجلاء الموظفين على نطاق واسع، يلزم تنفيذ أنشطة كثيرة حسب ما تقتضيه الظروف ولم تُطبَّق الإدارة القائمة على النتائج حتى الآن على الوجه الأكمل لأن إنقاذ الأرواح كان الأولوية

القصوى للمكتب الإقليمي لأفريقيا الشرقية والوسطى. وفي إريتريا، نجمت صعوبات عن ندرة الموارد في مساعدة عدد كبير من النازحين واللاجئين. وفي رواندا، كانت شواهد الإنجازات المادية التي تحققت على أرض الواقع إيجابية للغاية.

106- وفي أوغندا، تحسن الوضع كثيراً، حيث عاد 300 000 نازح إلى قراهم، ولكن المشكلة تتمثل في صعوبة تلبية الاحتياجات التغذوية لمن تبقى منهم. ووُصفت بوروندي بأنها على شفا أزمة بسبب عدم الاستقرار السياسي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تتحسن الحالة السياسية إلا بوتيرة بطيئة ولم تكن فيها سوى القليل من موارد النقل وتوزيع الأغذية. ونهضت الصومال من حالة الاضطراب وكان من اللازم رصد الحالة. وتم وضع خطط طوارئ لبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا وتنزانيا من أجل التصدي للتحركات الممكنة للسكان إذا تدهورت الحالة السياسية في الإقليم.

107- واستمر تأثير الجفاف على بلدان أفريقيا الشرقية والوسطى. وفي إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وكينيا، مازال كثير من المتضررين من الجفاف في حاجة إلى مساعدة، ولكن نقص الموارد يحد عمليات الإغاثة من الجفاف.

108- ودعي المجلس إلى توخي مزيد من الدقة في المعلومات الكمية المتعلقة بالبيانات الأساسية لدعم استنتاجات تقارير التقييم. واعترفت الأمانة بالصعوبات التي تُحيط بتنفيذ البرامج في أفريقيا الشرقية والوسطى، مما أفضى إلى ثغرات إدارية وفقد موظفي الشركاء. وبالنظر لقلة فرص الوصول إلى المناطق المعنية، لم يتمكن **البرنامج** في كل الأحوال من توفير البيانات اللازمة لقياس الأداء بصورة منتظمة، ولكن من الجاري إنشاء الهياكل اللازمة لذلك. وتعهد المدير الإقليمي بمتابعة توصيات التقييم والاستجابة لمجالات اهتمام المجلس.

109- وعرضت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش باعتبارها مشروع شبكة آمان تعزز الإغاثة والإنعاش لتصل محل توزيع الأغذية في حالات الطوارئ. وتم اقتراح زيادة ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش – 10121 في أوغندا بهدف مواصلة تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا الذين لم يتمكنوا من العودة بأمان إلى ديارهم. وأعرب المجلس عن تأييده للبرنامجين، وأثنى على برنامج شبكات الآمان المثمرة في إثيوبيا، والمبادرة المعتمدة على الأموال النقدية التي تصدت للاحتياجات اللازمة لكفالة الأمن الغذائي. وكان هناك اقتراح بأن يوسع البرنامج استخدام التدخلات المعتمدة على الأموال النقدية وأن يركز أكثر على التغذية والصحة. كما طلب المجلس بياناً تفصيلياً عن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في إثيوبيا، والتصدي للتساؤلات والشواغل المثارة والأخذ باستراتيجية انسحاب بغرض تقليل الاعتماد على المعونة الغذائية في الأنشطة التي ستُنفَّذ في المستقبل.

110- ولاحظت الأمانة أن التدخلات المعتمدة على الأموال النقدية وأن المشتريات المحلية تكتسب أهمية متزايدة في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في إثيوبيا، ولكنها تتوقف على تدبير الموارد. ومن المأمول الحصول قريباً على موارد إضافية حتى يتسنى مواصلة مساعدة سكان إثيوبيا الضعفاء. وسيجري وضع خطة للانسحاب باستخدام البيانات المستمدة من التقدير الوطني المقبل للأسواق. واقترحت الأمانة إضافة ملحق للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10362.0 للتعبير عن التقدم المحرز وللاستجابة للمسائل التي يطرحها المجلس. وأوصى المجلس بأن يشمل إقرار العمليات الممتدة المعقدة للإغاثة والإنعاش في المستقبل مشاورات غير رسمية في المقر قُبيل عرضها رسمياً على المجلس لإقرارها.

111- كما طلب المجلس مواصلة دعم الميزانية المعدَّلة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أوغندا. ولاحظت الأمانة أنه على الرغم من استمرار الدعم المطلوب للمشردين داخليا واللاجئين، ومن المرجح أن تتحسن الحالة هناك.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية

112- قدمت الأمانة المدير الإقليمي الجديد للشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية الذي بسط أمام المجلس عرضا عاما للعمليات في هذا الإقليم. وقال إن 1.6 مليون طن من الأغذية قدمت في العراق في إطار عملية ثنائية، وإنه يجري، في إطار عملية ممتدة جديدة للإغاثة والإنعاش، استهداف الأمهات والأطفال في المناطق التي ضربها الفقر، وذلك باستخدام المبالغ النقدية المتبقية من العملية السابقة بعد إعادة برمجتها. إلا أن المشروع يعاني من قصور شديد في التمويل. **والبرنامج** يعمل مع الفريق القطري للأمم المتحدة الخاص بالعراق الذي يقع مقره في الأردن. ورغم عدم استتباب الأمن في أفغانستان في الفترة الأخيرة، فقد استمر **البرنامج** في تسليم المعونة بفضل شراكاته مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وكان من تبعة الجفاف الأخير أن عانت أفغانستان من الفشل المحصولي. وتستخدم موارد العملية الممتدة الجارية للإغاثة والإنعاش في تقديم المساعدة إلى 1.4 مليون من المتأثرين بالجفاف. وتجري إعادة توطين أو دمج اللاجئين الأفغان في باكستان وإيران وإنهاء المساعدة الغذائية تدريجيا.

113- وقد أثر الصراع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في عامه الرابع، على السكان الضعفاء، مما يقتضي توسيع نطاق العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، ويجب تأكيد المساهمات المتعهد بها. والإمدادات في طاجيكستان قليلة للغاية ولن يتلقى الكثير من المستفيدين حصتهم الغذائية الشتوية لو لم يتسلم **البرنامج** تبرعات إضافية.

114- وقد كان برنامج التغذية المدرسية في مصر، الذي اعتمد في تمويله على اتفاق لمقايضة الديون مع إيطاليا، إيجابيا للغاية. وقد بدأ برنامج مشابه في سوريا التي أصبحت الآن من البلدان المانحة **للبرنامج**. ومازالت مواءمة التخطيط

الاحتياطي لآخر تطورات الأوضاع مستمرة في المناطق المعرضة لتقلب الأوضاع في الإقليم فضلاً عن تلك المعرضة للكوارث الطبيعية.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية

115- لخص المدير الإقليمي الأنشطة التي يضطلع بها **البرنامج** في هذا الإقليم. وقال إن الأولويات الرئيسية لشعبة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي: (1) وضع قضية الجوع على جدول الأعمال السياسي؛ (2) إعداد وتعزيز قدرة **البرنامج** وبلدان الإقليم على التعامل مع حالات الطوارئ؛ (3) تعبئة الموارد بالاعتماد على القطاع الخاص وعن طريق الدخول في شراكات مع الحكومات.

116- وكانت الجهات المانحة سخية في دعمها لعملية **البرنامج** في هايتي؛ والأمل معقود على أن يحظى النداء الموجه من أجل غوناييفز باستجابة سخية أيضاً. بيد أن خط الإمدادات في كولومبيا قد نضب تقريبا، وأصبحت حالة المشردين الداخليين هناك حرجة. وفي الكاريبي، اقتضت سلسلة من الأعاصير التي وقعت في عام 2004، تقديم مساعدات الطوارئ، حتى في البلدان التي لا يتواجد فيها **البرنامج**. ولاحظ المدير الإقليمي أن الأوضاع الحرجة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ترجع جزئياً إلى فجوة الدخل الكبيرة بين الأكثر غنى والأشد فقرا، وهي فجوة كبيرة للغاية في معظم البلدان، ما عدا أوروغواي.

117- وأعرب المجلس عن تقديره لهذا العرض المهم، متمنيا النجاح للمدير الإقليمي الجديد، مع إزجاء الشكر لموظفي **البرنامج** والجهات المانحة على تفانيهم. وشدد المجلس على الحاجة إلى زيادة نشاط **البرنامج** في الإقليم، بما في ذلك الإنذار المبكر بالطوارئ وزيادة الشراكة مع الحكومات الوطنية.

118- ولاحظ الرئيس أن المجلس طلب نسخا تحريرية من جميع العروض الإقليمية التي قدمت خلال الدورة الماضية، وذكر الأمانة بتوزيعها في الدورات المقبلة. واقترح أحد أعضاء المجلس أن تعيد هيئة المكتب النظر في أسلوب الإقرار بالنسبة للبرامج التي لا يرجح أن تجتذب التمويل المطلوب وأن تقترح على المجلس أسلوبا معدلا لإقرار هذه البرامج؛ وأخذ رئيس المجلس علما بهذا الاقتراح.

المسائل التنظيمية والإجرائية

برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين 2005-2006 (WFP/EB.3/2004/30)

119- أبدت الأمانة ملاحظتين قبل فتح باب المناقشة: (1) هناك حاجة إلى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي الإبقاء على الحدود المفروضة على طول الوثائق التي تعرض على المجلس، وهي الحدود المطبقة منذ الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2003 بغية التنسيق مع الصناديق والبرامج الأخرى، (2) ثمة حاجة إلى اتخاذ قرار لتحديد الآليات الخاصة بتحديث برنامج العمل لفترة السنتين وتعيين وثائق السياسات التي تعرض على المجلس والدورة التي تعرض فيها.

120- وخلال المناقشة، طالب العديد من الأعضاء الأمانة بكفالة معالجة حالة الفساد المكتشفة في كمبوديا بحزم وسرعة وتحليل الحالات السابقة لفقدان الأغذية في ظروف الحرب والظلم والإجراءات المتخذة في هذا الصدد، وذلك حتى يمكن الحد من فقدان الأغذية في المستقبل. واقترح أحد الأعضاء إدراج آخر المعلومات المتاحة بشأن التقييم المشترك لسياسة تحفيز التنمية حتى يمكن للمجلس النظر فيها في الدورة السنوية لعام 2005، بيد أن أحد الأعضاء قد أبرز أن التقييم يتم برعاية حكومة واحدة وأن مناقشة المجلس للموضوع يمكن، بالتالي، أن ترسي سابقة غير مستصوبة. واقترح إجراء مشاورات غير رسمية لمعالجة القضية، وأبرز الكثير من الأعضاء أهمية هذه السياسة لتنفيذ رسالة **البرنامج**. وتم توضيح ضرورة الالتزام بالشفافية، والمرونة، ومشاركة الجميع في المشاورات المذكورة. وطلب المجلس أيضا بأن تعرض عليه تقارير مرحلية عن تنفيذ نظام WINGS. وسلمت الأمانة بأن وثيقة برنامج العمل وثيقة دائمة التطور، وهو ما دفع العديد من الأعضاء إلى اقتراح إدراجها في جداول أعمال جميع الدورات، مرة للنظر فيها والمرتين الأخريين للعلم والإحاطة. وكان هناك تسليم بالحاجة إلى إجراء مناقشة متعمقة لفئة عمليات الطوارئ، على ألا يكون ذلك في نفس الدورة التي تناقش فيها فئة العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش.

121- وتعهد الرئيس ببحث المسائل التي وأثيرت مع هيئة المكتب ثم رفع تقرير إلى المجلس عن نتيجة ذلك.

مسائل التنظيم والإدارة

استعراض حساب الاستجابة العاجلة (2004/EB.3/31)

122- عرضت الأمانة الوثيقة مبينة أن الهدف الرئيسي من الاستعراض هو تحسين المرونة في الاستجابة لحالات الطوارئ. وقالت أن من الأهمية بمكان أن يتمكن **البرنامج** من الاستجابة على نحو ابتداري للتغيرات السريعة في الحالات الإنسانية. وقبل كل شيء، فإن من المهم (1) زيادة ملاءمة المستوى المنشود الذي حُدد في عام 1995، ليعكس التغيرات على أرض الواقع، (2) وزيادة مرونة معايير التخصيص، (3) وزيادة كفاءة وأهمية الإطار التنظيمي القائم. وقد أُختير المستوى المنشود البالغ 70 مليون دولار لأنه واقعي ويُتيح قدرا أكبر من المرونة لتخصيص المبالغ من حساب الاستجابة العاجلة. وقد اتضح أن الإطار التنظيمي مُثير للمشاكل في أفضل الأحوال، الأمر الذي يفسر الحاجة إلى إطار تنظيمي مُنقّح على النحو المبين في الوثيقة. وناشدت الأمانة المانحين زيادة المساهمات والتحلي بقدر أكبر من المرونة.

123- وأعرب المجلس بصفة عامة عن تأييده القوي للاقتراح، ولكن عضوين أعربا عن شكّهما في حُسن توقيته بالنسبة لاستعراض أساليب العمل. وتم التخفيف من القلق الذي أعرب عنه أحد الأعضاء فيما يتعلق بإمكانية قبول الجزء السابع من مشروع القرار على أُسس قانونية بتوجيه الانتباه إلى أن الأمر يتمثّل في مجرد تشجيع المانحين على الموافقة على ما جاء به من حقائق وأنهم غير مُلزمين بالموافقة عليها. وطُلبت إيضاحات بشأن معايير التسديد. وأُقترح أن يقتصر حساب الاستجابة العاجلة على البنود الغذائية. وطُلب من الأمانة أن تقدم تقارير دورية إلى المجلس عن اعتماد مخصصات من حساب الاستجابة العاجلة. كما طُلبت إيضاحات عن الفرق بين حساب الاستجابة العاجلة والآليات المشابهة. وتم التأكيد على ضرورة ضمان سلامة العمليات المالية.

124- ورداً على ذلك، أبلغت الأمانة المجلس أنه في الحالات التي تتعرض فيها الأرواح للخطر، تجري مشاورة المكاتب القطرية المعنية لتحديد الموعد المناسب لاستخدام أموال حسابات الاستجابة العاجلة، ونظراً لأن المشاريع قلما تُموَّل بنسبة 100 في المائة، فإن من المُتعذَّر الانتظار لحين اكتمال تموين خط الإمداد. ومن الصعوبة بمكان استبعاد البنود غير الغذائية من مخصصات حساب الاستجابة العاجلة لأنها تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا في الغالب بالبنود الغذائية، وهذا هو السبب في أن حساب الاستجابة العاجلة يستخدم أيضاً في العمليات الخاصة. واتفق على أن يتلقى المجلس تقارير دورية رسمية عن حالة مخصصات حساب الاستجابة العاجلة؛ وتُحال هذه المعلومات إليه في الوقت الراهن بصورة غير رسمية عن طريق وثيقة "تقديرات الاحتياجات والنقص في الأغذية للأنشطة التشغيلية لبرنامج الأغذية العالمي" (الصفحات الصفراء). وأكد لمجلس أن حساب الاستجابة العاجلة يختلف اختلافاً واضحاً عن الآليات المشابهة.

استعراض أساليب العمل: التقرير المرحلي الثاني عن المشروعات الرائدة (2004/EB.3/32)

125- ذكرت الأمانة أن المشاريع الرائدة المتصلة باستعراض أساليب العمل كانت ناجحة؛ وأشادت بكل من شارك فيها. وقالت إن الهدف هو أنفاق جميع النقود المتاحة في الوقت المحدد لها وزيادة عدد المستفيدين بنسبة 20 في المائة.

126- وقد اتسمت المشاريع الرائدة المنفذة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأراضي الفلسطينية تتسم بالحيوية التامة؛ كما اضطلع بمشاريع رائدة في إندونيسيا وإقليم غرب أفريقيا الساحلي؛ أما المشروع الرائد الذي كان مخططا لإجرائه في كمبوديا فقد علق بسبب مشكلة تحويل المعونة عن مسارها الطبيعي التي أُبلغ المجلس بها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحقق تحسن بلغت نسبته 44 في المائة في توفير المعونة الغذائية في حينه؛ كما انخفضت قيمة الأرصدة غير المستخدمة بمقدار 2.5 مليون دولار بفضل نهج "الوعاء الوحيد". وفي الأراضي الفلسطينية، حدث تحسن بنسبة 90 في المائة في توفير المعونة في حينه خلال الربع الثالث من عام 2004، وتم توفير أغذية لنحو 000 500 مستفيد. وجاءت النتائج الأولية مشجعة، على الرغم من وجود مخاطر عديدة: مخاطر التنبؤ، ومخاطر القيود، ومخاطر أساليب العمل، ومخاطر الأسعار.

127- وفي فبراير/شباط 2005، سيُطلب من المجلس التنفيذي النظر في حجم اعتماد رأس المال العامل وطرائق إنشاء ذلك الاعتماد، وتقدير المخاطر، وتنفيذ إدارة المخاطر وتحديد علاقة ذلك بالآليات المتقدمة الأخرى مثل حساب الاستجابة العاجلة. والبرنامج في حاجة إلى أن تساعده الجهات المانحة عن طريق الإسراع بتأكيد وتسليم المساهمات العينية المتوقعة، والحد من مواصفات المنح، ودعم جهود **البرنامج** بشأن التنبؤ بالمنح. وينبغي أن يكون الهدف هو إيصال الأغذية على وجه السرعة واستخدام 100 في المائة من المنح الواردة لكل برنامج. وتوقعت الأمانة حدوث عدد من التغييرات المتعلقة بالسياسات في فبراير/شباط 2005، بما في ذلك إنشاء اعتماد لرأس المال العامل لكفالة تمكين **البرنامج** من البدء في الإنفاق عند الحاجة على أساس توقع بأنه سيتم إقرار المشروع.

128- وأوضح المدير القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية فوائد استعراض أساليب العمل، الذي قال إنه يتضمن أحياناً تفاصيل مسهبة بالنسبة لهذه المرحلة التجريبية، ولكن هذا لا ينتقص من قيمة العملية. فقد تم تعزيز عملية تخطيط الاحتياجات ووضع نظام محاسبي يشمل جميع أموال البرامج وأصبحت هناك سيطرة تامة على سلسلة عمليات البرنامج.

وقال إن التحديات لا تزال قائمة، غير أن عملية التعلم ستُظهر طرائق للتغلب عليها؛ فمثلاً، يتعين مواءمة أدوات التخطيط مع آليات **البرنامج**. وقد استغرقت عملية البدء بعض الوقت، ولكن فوائدها كانت واضحة تماماً. ومازالت هناك حاجة لمزيد من المنح، وذلك رغم إزالة أوجه عدم الكفاءة؛ وأعربت الأمانة عن شكرها لجميع المانحين ودعت إلى تقديم المزيد من المنح وإلى تقدم مانحين جدد للتبرع لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

129- وقال المدير القطري المسؤول عن الأراضي الفلسطينية المحتلة أنه يمكن النظر إلى استعراض أساليب العمل كاستجابة لشكاوى سابقة من جانب المنظمات غير الحكومية بأن استجابة **البرنامج** في أحيان كثيرة تتسم بالبطء في حالات الطوارئ. وقد وضع، في إطار عملية استعراض أساليب العمل، تخطيطا مسبقا للتوزيع المحتمل للأغذية. وهي عملية شاملة متعددة الخطوات، تمثل جزءا من تقدم تم إحرازه ويبين أن **البرنامج** يسير في الاتجاه الصحيح. وقد زُوِّد المكتب القطري بأدوات محسنة للسيطرة على عملياته. ومازال الاستعراض في المرحلة التجريبية، ومازالت التحديات قائمة. وقد تحسنت مسألة بقاء أرصدة غير منفقة عند اختتام العمليات ولكنها مازالت في حاجة إلى مزيد من تحسين. ويجب أن يبدي المانحون **والبرنامج** قدرا أكبر من المرونة لتمهيد الطريق لعملية حقيقية لتطبيق اللامركزية.

130- وأشارت الأمانة، مع الارتياح، إلى حماس المديرين القطريين، لأنهما خير من يحكم على هذه العملية. وإذا نجحت عملية استعراض أساليب العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأراضي الفلسطينية، فإنها ستنجح في الأماكن الأخرى. وهناك ثقة في أن استعراض أساليب العمل سيُحدث فرقاً كبيراً بالنسبة **للبرنامج**. وستُقدَّم تقارير المشاريع الرائدة في إندونيسيا وغرب أفريقيا في دورة فبراير/شباط 2005.

131- ورحَّب المجلس بالوثيقة، مُعرباً عن دعمه القوي لأهداف استعراض أساليب العمل وعن ارتياحه للاستنتاجات التي توصَّل إليها المشروع التجريبي. وطلب من فريق استعراض أساليب العمل تحسين هذه الأساليب؛ ورحَّب المجلس بالوعد الذي قدم بدراسة طرائق تحضير المشاريع وتخطيط البرامج. وطلب من المانحين التخفيف من القيود. وانقسمت الآراء بشأن جدوى التنبؤ بتوقعات المنح للسنوات المقبلة لمساعدة **البرنامج** فيما يعده من توقعات. ودعى **البرنامج** إلى زيادة مواقفه الابتدارية وإيجاد الطرائق التي يمكن بها إلغاء القيود المفروضة على المنح. واقترح بعض الأعضاء أن يبدأ العمل بنهج استعراض أساليب العمل مبكراً في فبراير/شباط 2005؛ أما الأعضاء الآخرون فكانوا أكثر حذراً، إذ طلبوا تطبيق نهج تدريجي. وعلى أي حال، فإن الحاجة تدعو إلى إجراء مزيد من المشاورات قبل الدورة القادمة بوقت كافٍ. وقال بعض الأعضاء أنهم لا يعترضون على عدم وسم أكياس الأغذية. وأُشير إلى أن بعض الاقتراحات، مثل اعتماد رأس المال العامل، ربما تكون سابقة لأوانها أو مفرطة في الطموح؛ وذُكر أن هناك تدابير أخرى قد تتوفر لها فرصة أفضل في الوصول إلى توافق الآراء اللازم. وقال أحد أعضاء المجلس أن الوثيقة مفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بالمشاريع الرائدة وطلب تحديد التحسينات التي يمكن تحقيقها.

132- ولاحظت الأمانة أن رفع الكفاءة بنسبة 20 في المائة يشكل تحدياً، واعترفت بأنه قد لا يتيسر بلوغ هذه النسبة، وذلك على الرغم من أن نتائج المشاريع الرائدة جاءت مشجعة. ورداً على أحد الأسئلة، أوضحت الأمانة أن حساب الاستجابة العاجلة آلية يُقصد بها التصدي للأحداث غير المتوقعة، أما المقصود باستعراض أساليب العمل فهو معالجة ظروف العمل العادية. ولا توجد إجابات سهلة للأسئلة والتعليقات المتصلة بالمزايا النسبية لكل من المنح العينية والنقدية؛ ويعكف **البرنامج** على دراسة هذه المسألة ويأمل أن يُقدم إجابات عنها في المستقبل. ورحبت الأمانة باقتراح قيام أعضاء في المجلس بزيارة لأحد المشاريع الرائدة على الأقل. وتم الترحيب بعرض المانحين إتاحة قدر أكبر من المرونة. وبالحل المقترح لمسألة الأثر الرجعي. وذُكر أن استنتاجات المشاريع الرائدة تبعث على التفاؤل. ويمثل استعراض أساليب العمل عملية مستمرة وستواصل الأمانة التشاور مع المجلس في هذا الشأن.

133- ورداً على تعليق لأحد أعضاء المجلس، أشار المدير التنفيذي إلى ضرورة امتثال مشاريع البرنامج للسياسة المتفق عليها بشأن النوعية وخاصة فيما يتعلق بالكائنات المحوَّرة وراثياً.

زيادة السلطة المفوضة للمدير التنفيذي لإقرار العمليات وتعديلات الميزانيات المتعلقة بها (WFP/EB.3/2004/33)

134- قدمت الأمانة عرضا مختصرا للوثيقة أعقبه موجز للمشاورات الرسمية التي عقدت في وقت سابق من الدورة. ورغم اعتماد مشروع القرار، فقد أعرب كثير من أعضاء المجلس عن القلق الشديد من أن يكون الاقتراح الخاص بإجراء تغيير تشغيلي جوهري قد عرض دون إتاحة سوى القليل من الوقت لإعداده إعدادا دقيقا ودون مشاورات غير رسمية مسبقة مع المجلس التنفيذي. غير أن المناقشات غير الرسمية التي جرت خلال الدورة قد مكّنت من مناقشة وحسم النقاط التي تثير القلق، على النحو الذي يعبر عنه مشروع القرار المنقح. وتم التشديد على أن: (1) الإجراءات الجديدة ينبغي ألا تستخدم إلا لماما وبحرص؛ (2) من المهم أن يكون أي عضو واحد بالمجلس قادرا على المطالبة بإجراء بحث متعمق لأي نقطة تثير القلق؛ (3) ينبغي أن تكون هناك فترة تجريبية مدتها سنتان يقوم المجلس بعدها بإعادة النظر في الإجراءات الجديدة (في عام 2006)؛ (4) من المهم محاولة إنشاء آليات أخرى للرصد.

135- وأعرب بعض الأعضاء عن القلق من أن يسفر الحد من مناقشة المجلس لهذه المسائل ومن الدور الذي يقوم به في مجال الدعوة عن قلة التزامه واهتمامه بها، وعن قلة إتاحة التمويل للمشروعات بالتالي. وتم التشديد على أن جميع العمليات

الممتدة للإغاثة والإنعاش لها نفس الأهمية ولا يتم التصدي من خلالها لحالات عاجلة أو ملحة للغاية. وتساءل البعض عما إذا كان من الممكن الاستفادة من الممارسات المتبعة في المنظمات الأخرى مثل نموذج نظم الإنذار المبكر التي يستخدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

136- وشدد الرئيس على أهمية دور هيئة المكتب في هذه العملية، الذي أسفر العمل القيم الذي اضطلع به بالفعل عن مشروع القرار بصورته المنقحة التي أتاحت التوصل إلى اتفاق في الآراء. وقال إن مزية هيئة المكتب هي إمكانية عقدها بسرعة في أي وقت. وأكد للمجلس أن جميع مقتضيات الشفافية، والكفاءة، والبساطة الإجرائية وضمانات التسيير والإدارة قد أخذت في الحسبان. وأضاف أن من المهم كفالة الحماية لسلطات المجلس في الإشراف والرقابة.

137- وأفادت الأمانة المجلس مرة أخرى بأن الأحكام الجديدة، ولاسيما التصويت بالمراسلة فيما بين الدورات، لن يستخدم إلا لماما. وسيستمر المجلس في بحث 90 في المائة من جميع العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، كما سيستمر تقديم العروض الإقليمية للعمليات. وأحاطت الأمانة بالشاغل الذي أعرب عنه المجلس ومؤداه أنه، نظرا للشكل الحالي لوثائق العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، إضافة إلى تفقد هذه العمليات، فسيكون من المفيد إجراء مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي في الوقت المناسب. وأعرب عن الأمل في أن يعمل الأسلوب الجديد على نحو مقنع للمجلس التنفيذي، وأن يجري، بالتالي، اعتماده بصورة دائمة بعد عامين.

138- وأقر المجلس مشروع القرار. واستجابة لطلب المجلس، أضاف الرئيس أنه ينبغي أن يتضمن الأسلوب الجديد الاحتياطين التاليين: (1) أن يتضمن التقرير السنوي للأمانة عرضا للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المعتمدة خلال السنة السابقة، مع إبراز الاتجاهات الجديدة والدروس المستفادة، (2) إجراء تقييم تفصيلي للأسلوب الجديد في دورات المجلس المقبلة.

أي أعمال أخرى

139- أعلن رئيس المجلس عن عقد اجتماع غير رسمي في روما في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2004 لتبادل الآراء بشأن القضايا التي تناقش في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي في نيويورك في يناير/ كانون الثاني 2005، وأن وثائق الاجتماع لم يكتمل إعدادها بعد. وقال إن القضايا المطروحة تشمل فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، والتبسيط والتنسيق، والحالة في غواتيمالا، التي أجريت لها زيارة ميدانية مشتركة من قبل المجالس التنفيذية. وأعلن أن الزيارة الميدانية المقبلة ستكون في أذربيجان، ورحب المجلس بذلك.

140- وقدمت ممثلة فرنسا تقريرا عن زيارة أعضاء المجلس لبنغلاديش في أبريل/ نيسان 2004، وهي الزيارة التي تعرض لها الوثيقة WFP/EB.3/2004/14-C. ولاحظت أن بنغلاديش توجد باستمرار في حالة طوارئ وتنمية معاً، معربة عن رأيها في أنه كثيرا ما يكون من الصعب التمييز بين الحالتين عندما يتعلق الأمر بتقديم المعونة الإنسانية عموما وبعمليات **البرنامج** خصوصاً. وشكرت ممثلة بنغلاديش من زاروا بلدها، مضيفة أنها تتحدث في المجلس لا بالأصالة عن بلادها فحسب ولكن باسم جميع فقراء العالم أيضاً.